الأمم المتحدة
S/PV.4124

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٢٤**

الجمعة، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد اكسورثي	(كندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد وانغ يغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصوم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (S/2000/205)

00-38251
0038251

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

الإعراب عن المواساة بوفاة رئيس جمهورية تونس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في بداية الاجتماع، أود، باسم المجلس، أن أعرب عن الحزن والأسى بمناسبة رحيل صاحب الفخامة السيد الحبيب بورقيبة الزعيم والرئيس السابق لجمهورية تونس. لقد عرف الرئيس بورقيبة، باعتباره أب تونس وأحد بناة منظمة الوحدة الأفريقية، بالتزامه العميق بقضية السلام، كما تجسدت فيه آمال وتطلعات أجيال من الرجال والنساء في تونس وفي شتى أنحاء أفريقيا.

وبالنيابة عن المجلس، أود أن أرجو من الممثل الدائم لتونس أن ينقل أعمق تعازينا إلى الأسرة المكلومة وإلى تونس حكومة وشعبا.

السيد تقية (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أشكركم أنتم وسائر أعضاء مجلس الأمن على تعبيركم عن مشاعر المواساة لتونس حكومة وشعبا بوفاة زعيمنا، الرئيس الحبيب بورقيبة، أب الاستقلال التونسي. والتاريخ لن ينسى الأعمال العظيمة التي أنجزها في تونس ولا كونه كان مدافعا حماسيا عن قضايا العدل ومؤازرا لحركات الاستقلال في أفريقيا وفي كل أنحاء العالم. لقد كان أحد مؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز. وكان مؤمنا عظيما بثقافة السلام والتسامح وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

وليتغمده الله برحمته الواسعة.

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد أنوار الكريم تشودري، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي اضطلع به كرئيس لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠. وإنني لعلى يقين من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير تشودري على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر المنصرم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (S/2000/205)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جون رينجر، القائم بأعمال رئاسة شعبة آسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد رييننجر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين، الوثيقة S/2000/205، ورسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المشكلة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بأفغانستان، الوثيقة S/2000/282.

وتلقى أعضاء المجلس أيضا نسخا مصورة من تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالفوارق بين الجنسين الموفدة إلى أفغانستان في الفترة من ١٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

وفي هذا الاجتماع، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جون رييننجر، القائم بأعمال رئاسة شعبة آسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية، عن الحالة في أفغانستان. وأعطي السيد رييننجر الكلمة.

السيد رييننجر (تكلم بالانكليزية): لقد دخل الصراع الأفغاني الآن عامه الثاني والعشرين دون أي أمل ملموس في التوصل إلى حل في المستقبل القريب. ومعاناة الشعب الأفغاني ظلت مستمرة دون هوادة. ومما يثير الانزعاج أيضا ملاحظة أن الآثار السلبية للصراع بدأت تنتشر إلى ما يجاوز حدود أفغانستان. وهناك بلدان أخرى في المنطقة وخارجها تعاني بالفعل من آثار المشاكل العديدة القائمة في أفغانستان، بما فيها تدفق اللاجئين، وتهريب المخدرات والأسلحة، وأيضا الأنشطة عبر الحدود المتصلة بالإرهاب. لهذا، وبالنيابة عن الأمين العام، أرحب بهذه الفرصة للإعراب عن قلقنا أمام المجلس وللاستفادة من مقترحات وملاحظات الحكومات التي تحضر اجتماع اليوم.

ويعلم أعضاء المجلس أن آخر تقرير فصلي للأمين العام عن أفغانستان كان قد صدر في ١٧ آذار/مارس. وفي إحاطتي الإعلامية اليوم، سأقدم سردا لما استجد مؤخرا من تطورات سياسية وعسكرية أثرت على أفغانستان، وسأركز أيضا على الجوانب الإنسانية وحقوق الإنسان، بما في ذلك حالة النساء والفتيات في أفغانستان.

واسمحوا لي أن أبدا بالتطورات السياسية الأخيرة، إن المحادثات التي شاركت فيها حركة الطالبان والجبهة المتحدة، والتي جرت في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس في جدة، بالمملكة العربية السعودية، تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، سبقت الإشارة إليها في التقرير الأخير للأمين العام. واثناء المحادثات لم يغير أي من الطرفين موقفه الأساسي. وفي حين أصرت الطالبان على أنه يتعين على المعارضة الانضمام إلى الإمارة الإسلامية وقبول الملا عمر زعيما لها، أكدت الجبهة المتحدة من جديد على أنه ينبغي إنشاء حكومة مؤقتة تشارك فيها أطراف ثالثة. ونحن نفهم أن منظمة المؤتمر الإسلامي برئاسة جمهورية إيران الإسلامية تحاول الترتيب عما قريب لعقد محادثات أخرى بين الجانبين، وسيجري عقدها في جدة أيضا. وتؤيد الأمم المتحدة تأييدا تاما هذا المسعى وستشارك في تلك المحادثات إذا عقدت وفي أي وقت تعقد فيه.

ويبدو أن المبادرات المتخذة من جانب الأفراد والمجموعات الأفغانية غير المتحاربة قد حققت بعض التقدم. وكان المجلس التنفيذي المكون من ٣٠ عضوا والمنبثق عن عملية روما، التي بدأها الملك السابق ظاهر شاه، قد عقد اجتماعا في روما في ١١ و ١٢ آذار/مارس بهدف التحضير لإقامة جمعية كبرى طارئة، أو عقد اجتماع لجمعية كبرى

تقليدية، داخل أفغانستان. ولا تزال هذه التحضيرات مستمرة.

والدول الأعضاء في مجموعة ''الستة زائد اثنين'' المعنية بتحقيق السلام في أفغانستان كانت نشطة أيضا في الفترة الأخيرة، إذ عقدت اجتماعا رفيع المستوى في نهاية شهر شباط/فبراير. وتناول الاجتماع الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في إنتاج العقاقير المخدرة في أفغانستان، وهذا تطور يثير أبلغ القلق. ولذا فإن الأمين العام يرحب بمبادرة مجموعة ''الستة زائد اثنين'' للتصدي لهذه المسألة. ولقد سره أن هذه المبادرة أدت إلى الإعداد لاجتماع تقني سيعقد في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو في فيينا وستشارك فيه جميع الدول الأعضاء في مجموعة ''الستة زائد اثنين'' والبلدان المانحة الرئيسية.

وهناك تطورات أخرى قليلة جديرة بالتنويه جرت في أفغانستان وحولها. وجرت عملية تقارب بين القائد أحمد شاه مسعود ومنافسيه الأوزبكيين اللواء دوستم واللواء عبد المالك، وكانت حركة طالبان قد طردهما من أفغانستان في ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على التوالي.

وفي ٢٦ آذار/مارس، تمكن إسماعيل خان، الحاكم السابق لهيرات وأحد أهم السجناء الذين تحتجزهم حركة الطالبان منذ ١٩٩٧، من الهرب من سجن قندهار، بمساعدة وتستر حارس من الطالبان. وشنت حركة الطالبان حملة مطاردة واسعة في جنوب غرب أفغانستان، وخصصت جائزة لمن يقبض عليه وهددت بإنزال عقوبة الموت بأولئك الذين يساعدون الهاربين. وهناك قصص وتقارير متضاربة حول المكان الذي يوجد فيه حاليا إسماعيل خان.

وإذ أختتم هذا الاستعراض الموجز للتطورات السياسية، لا يسعني إلا أن أشير إلى أنه ليس بالإمكان الشعور بالتفاؤل إزاء التوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار بين الفصائل المتحاربة، ناهيك عن المفاوضات التي تؤدي إلى تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة، كما طالب بذلك مجلس الأمن مرارا وتكرارا.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة العسكرية وهي حالة أخشى أن تكون قاتمة على حد سواء. لقد سادت ميدان المعركة حالة من الجمود طوال فصل الشتاء، وظلت خطوط الجبهة دون أي تغيير أساسي. وكما كان الحال في الماضي، فإن فصل الشتاء القاسي وحلول شهر رمضان الكريم أرغما الجانبين على تخفيف حدة القتال. إلا أن ذلك لم يؤد إلى وقف كامل للأعمال القتالية. وتم إبلاغ بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان باستمرار المصادمات في مناطق مختلفة، وبخاصة بعد منتصف شهر كانون الثاني/يناير.

وتتزايد بصورة مستمرة حدة ووتيرة الصدامات. وتشير جميع الدلائل إلى أن الجانبين يعدان العدة الآن فعلا لشن هجمات منظمة وواسعة النطاق. وهناك تقارير كثيرة تتعلق بعمليات التجنيد النشطة للمقاتلين، ووصول تعزيزات وإمدادات مستمرة من المعدات الحربية من الخارج. ومرة أخرى، يبدو أن الفصائل الأفغانية المتحاربة على استعداد لأن تعيد حلقة العنف المفرغة كل سنة مع وصول الربيع. ولذا أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى احتمال بدء هجوم ربيعي كبير في المستقبل القريب.

إن بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان تعتقد أن حركة الطالبان لا تزال مصممة على متابعة الحل العسكري وإلحاق الهزيمة بالجبهة المتحدة في الشمال. ويبدو أن حركة الطالبان والجبهة المتحدة بدأتا تحركات تكتيكية من أجل الاستيلاء على أراض ذات أهمية عملياتية في مقاطعتي سامنغان وبغلان في الشمال. وفي الأيام الأخيرة تلقت بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان تقارير عن تزايد تحركات مقاتلي الطالبان ومعداتهم في كابل وفي محيطها. ويبدو أن

مقاتلي حركة الطالبان يركزون مرة أخرى قواهم على خطوط الجبهة في سهول شوملي، التي لا تبعد أكثر من ٤٠ كلم إلى الشمال من كابل. والواقع، هناك اليوم تقارير عن وقوع مواجهات عنيفة بين الجانبين شمال شرق كابل.

والجبهة المتحدة قد تحاول شن هجوم لاستعادة ما فقدته وجعل الميزان العسكري يميل لصالحها. وما ورد عن التقارب بين القائد مسعود واللواء رستم قد يشجع الجبهة المتحدة على رفع مستوى عملياتها العسكرية إلا أن الفعالية المحتملة للائتلاف الجديد بين القائد مسعود واللواء رستم لم تتبلور بعد. وعلاوة على ذلك، فإن ما ورد عن مزار إسماعيل خان، وهو حليف وثيق للقائد مسعود، يمكن أن يؤثر في الحالة.

وينبغي الإشارة إلى أن الأمين العام في تقاريره التي قدمها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، أشار مرارا وتكرارا إلى أن التدخل الخارجي يشكل أكبر عقبة أمام تحقيق السلام، إذ أنه يوفر الوسائل الأساسية لاستمرار الحرب الأهلية في أفغانستان.

إن ما ورد عن اشتراك مقاتلين من غير الأفغان في الصراع، وبصورة رئيسية إلى جانب الطالبان، لا يزال يثير قلقا كبيرا. وهذه التقارير، بما فيها تقارير وسائط الإعلام المحلية، تشير إلى أنه في بعض الحالات يجري تجنيد المقاتلين من غير الأفغان بصورة علنية عن طريق المدارس الدينية في باكستان ثم يرسلون إلى أفغانستان في قافلة من الحافلات والشاحنات. ويجري تدريب وتسليح هؤلاء المتطوعين الأجانب في أفغانستان قبل إرسالهم إلى خطوط الجبهة. ويقدر المراقبون أن عدة آلاف من المقاتلين الإضافيين وصلوا إلى أفغانستان في الأسابيع الماضية. وأشارت التقارير أيضا إلى مشاركة العرب والأفراد من منطقة آسيا الوسطى. ويبدو أن تزايد الاعتماد على المقاتلين الأجانب من جانب الفصائل المتحاربة يبرز تزايد الصعوبات التي تواجهها في تجنيد الجنود على المستوى المحلي.

أود الآن أن أنتقل إلى الجوانب الإنسانية للحالة في أفغانستان. البلاد لا تزال تعاني من تراكم آثار الحرب والانهيار الاقتصادي، إذ أن الخدمات الأساسية معدومة تماما. والظروف السائدة في المناطق الحضرية مزرية بصورة خاصة. ووصلت البطالة في كابل إلى معدلات كبيرة، حيث أن ربع جميع الأسر تقريبا تعيش على أرغفة الخبز التي تدعمها الأمم المتحدة والعديد من الأسر الأخرى تعيش على الأموال التي ترسل إليها من الخارج.

ومحنة المدنيين الذين شردهم الصراع تشكل مشكلة كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. فالمساعدة الغذائية المحدودة تقدم للأشخاص المشردين داخليا في كابل. ويجري تطوير مشروعات إضافية من قبيل الغذاء مقابل العمل. والجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتوفير المساعدة عبر خط الجبهة إلى وادي بانجشير كانت ناجحة نسبيا مع نهاية ١٩٩٩، إلا أنها توقفت منذ ذلك الحين. ولا يزال مكتب منسق الأمم المتحدة يواصل التفاوض بشأن إمكانية الوصول إلى تلك المناطق مع الجانبين، إلا أن الشروط التي فرضتها الطالبان والإشاعات التي راجت عن قرب شن هجوم يبدو أنها أدت إلى تصلب المواقف. وهذا يجعل ما يزيد على ٠٠٠ ٧ أسرة من الأشخاص المشردين داخليا في وادي بانجشير في حالة بالغة الهشاشة.

والحالة خطيرة أيضا حتى في المناطق التي تشهد قتالا أقل شدة. فالنزوح وندرة الغذاء ووباء الحصبة جميعها أدت إلى وفاة ٠٠٠ ١ شخص في حضرجات الشمالية. والفظاعات التي ترتكب بحق المدنيين ضاعفت مستوى المعاناة الإنسانية.

وبالإضافة إلى هذه المسائل، يشهد جنوب أفغانستان حاليا ظروف جفاف يمكن أن تسفر عن عجز حاد في مياه الشرب في المناطق الحضرية وزيادة في انتشار الأمراض.

كذلك ينتاب الأمم المتحدة قلق بالغ إزاء الحالة في قندهار، حيث أدت عمليات التفتيش التي تعرض لها مقر الأمم المتحدة واستفزاز الموظفين في الأسبوع الماضي إلى انسحاب جميع الموظفين الدوليين من المنطقة. ومن المأمول أن يقدم الطالبان إلى منسق الأمم المتحدة في وقت قريب ضمانات يمكن الاعتماد عليها بعدم تكرار هذه الحوادث، وهذا شرط مسبق لعودة الموظفين الدوليين. ويتسم هذا الأمر بطابع العجالة بالنظر إلى أن قندهار تمثل مركزا لتقديم المساعدة في مجال مكافحة آثار الجفاف في جنوب أفغانستان.

وفيما يتعلق باللاجئين، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتيسير العودة الطوعية لما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ أفغاني من باكستان منذ بداية هذه السنة. وفي شباط/فبراير، اتفقت جمهورية إيران الإسلامية والمفوضية على برنامج مشترك لإعادة اللاجئين الأفغان من إيران. ويتوقع أن يضع البرنامج حدا لعمليات الإعادة القسرية بتيسير العودة الطوعية لزهاء ٣٠٠٠ أفغاني أسبوعيا وزيادة مستوى الحماية الدولية لمن لا يستطيعون العودة أو لمن لا يرغبون فيها.

أتناول الآن ميدان حقوق الإنسان. إن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، خاصة مع بداية فصل قتال جديد، يجب أن تظل تحظى باهتمام المجتمع الدولي على سبيل الأولوية. وقد أدت ٢٠ سنة من الصراع إلى خسائر فظيعة وسط السكان الأفغان، حيث قتلت بسببها مباشرة أعداد لا حصر لها من المدنيين وفقد الكثيرون أرواحهم من جراء اشتداد ظروف الفقر والتخلف. والواقع أن ظروف حياة الأفغان هي من السوء بحيث أن مرض الإسهال، المرض الذي يسهل علاجه، يتسبب في وفاة ٨٥ ٠٠٠ طفل سنويا. وعلى نحو مماثل فإن وباء الحصبة الذي انتشر مؤخرا، والذي يمثل مرضا آخر تسهل الوقاية منه، أودى بحياة ٦٥٠ طفلا.

وبالنظر إلى أن فصلا آخر من القتال يوشك أن يبدأ، فإن كل الأسباب تدعو إلى التخوف من استمرار نسق استهداف المدنيين. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك الإعدامات بلا محاكمة والاعتقال التعسفي والتشريد القسري للمدنيين، تحدث بطريقة منظمة وتبذر بذور اندلاع جولات أخرى من القتال.

لقد شملت أعمال القتل الأخيرة قتل الشيوخ حسبما قيل في غوسفاندي لمحاولتهم التوسط في الصراع في منطقة سانغ شرق. وهذا النوع من الأحداث لا يبشر بخير في المستقبل ويشير إلى الأهمية القصوى لتنسيق الجهود لوضع حد للحرب ولتمكين الأفغان من تحقيق رغبتهم في السلام، السلام الذي يمثل أيضا متطلبا أوليا للتمتع بحقوق الإنسان.

وأود الآن أن أتناول حالة النساء والفتيات في أفغانستان. في السنوات الأخيرة، خاصة منذ الانتصارات العسكرية لحركة طالبان، عني المجتمع الدولي على نحو مكثف بحالة النساء والفتيات في ذلك البلد، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الطالبان. وقد أعلن الأمين العام مرارا استنكاره للتدابير الفظيعة التي فرضها الطالبان على النساء والفتيات في أفغانستان، وقد أدينت تلك التدابير في العديد من قرارات هذا المجلس، والجمعية العامة، وهيئة حقوق الإنسان، ولجنة مركز المرأة.

إن المعايير الثقافية والتقاليد في أفغانستان محافظة تاريخيا وتتسم بتقسيم حاد للأدوار بين الجنسين. وينحو الرجال إلى احتكار القرارات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية. وزيادة حصول المرأة على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل شكلت جزءا من مشاريع تحديث الدولة عند بداية القرن العشرين واستمرت حتى أواخر السبعينات. وأدى ذلك إلى نمو طلب اجتماعي على تعليم المرأة وأوجد نخبة مهنية من النساء، خاصة في كابل. ورغم ذلك، فإن الفقر الاقتصادي الشديد للبلد والسياسات الإنمائية المنحازة للمناطق الحضرية أبقت معظم سكان المناطق الريفية، لا سيما النساء، على هامش عملية التحديث.

ووصول النساء إلى التعليم والصحة والعمالة والحياة العامة تضرر ضررا بالغا عقب انتصارات طالبان العسكرية. وبالنسبة لمسائل المرأة، فإن أيديولوجيا الطالبان تمثلت في سلسلة من الأوامر التي تحظر على النساء المشاركة في جميع الأنشطة العامة. وحالة النساء والفتيات، الضعيفة أصلا نتيجة لاستمرار الحرب، والمعايير الثقافية المحافظة، ودمار البنى الأساسية الاجتماعية والمؤسسية، وغياب سياسات إعادة تأهيل القطاعات الاجتماعية والقطاعات المنتجة تفاقمت بصورة كبيرة بأوامر الطالبان تلك، خاصة حظر جميع أنواع التعليم الرسمي على الفتيات.

وتشير الأدلة التي ترد من الميدان إلى أنه حدث في الـ ١٨ شهرا الأخيرة تحول بطيء في موقف الطالبان بشأن حصول النساء على الخدمات الصحية والتعليم وفرص العمل. ويرجع هذا التحول في الغالب إلى زيادة طلب المجتمعات المحلية على توفير الخدمات الصحية والتعليم للفتيات وتوفير فرص العمل المدر للدخل للنساء، خاصة لأرامل الحرب المسؤولات عن أسر معيشية. كذلك ساهمت الأوساط المقدمة للمساعدة مساهمة كبيرة في التمهيد لهذا التحول عن طريق الدعوة المستمرة والمشاركة المبدئية والحوار والتفاوض البناء مع السلطات.

وينبغي أن نلاحظ أيضا أن القيود التي كانت مفروضة على النساء العاملات في وكالات الأمم المتحدة خففت على مستوى الممارسة. والنساء العاملات في الأمم المتحدة يسافرن الآن ويعملن في أفغانستان بدون صعوبات كبيرة.

وبعض تخفيف الطالبان لسياستهم المتعلقة بعمل المرأة في القطاع الصحي يرجع إلى عام ١٩٩٧، حينما سمح للطبيبات والممرضات والقابلات بمواصلة العمل في مهنهن الطبية في المستشفيات. ومؤخرا، في عام ١٩٩٩، سمح لزهاء ٤٠ من طالبات الطب اللائي كن قد أرغمن على مغادرة جامعة كابل قبل الحصول على درجاتهن العلمية بالعودة إلى مواصلة تعليمهن. وفي الربع الأول من هذه السنة، وافقت السلطات في قندهار، بعد مفاوضات مطولة مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية، على فتح مدرسة للتمريض في قندهار لتدريب ٥٠ ممرضة و ٥٠ ممرضا.

وأحرز تقدم في توفير البدائل للتعليم الرسمي في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان بالمفاوضات الصبورة والمثابرة وبالدعوة بين المجتمعات المحلية ومجتمع تقديم المساعدة وسلطات طالبان. ويجري إنشاء المدارس المجتمعية الأساس للبنات والبنين في المناطق الريفية، في الوقت الذي يشهد فيه تعليم البنات الخاص الذي يتم في البيوت زيادة في المناطق الحضرية. وتقوم هيئة الإذاعة البريطانية بإعداد برنامج تعليمي عن طريق الإذاعة في محاولة مبتكرة لزيادة الحصول على التعليم في البلد.

ومن بين التطورات الأخيرة الجديرة بالملاحظة إنشاء ٩ مدارس بنات مجتمعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بتمويل من المجتمعات المحلية وبالاتفاق مع السلطات في مقاطعة قندهار وإنشاء ١٣ مدرسة من هذا النوع في كابل.

وحاليا ليست هناك قطاعات اقتصادية رسمية في أفغانستان. والواقع أن الزراعة والصناعات الصغيرة التي تعتمد على العمل المترلي توفر الفرص الوحيدة لعمل النساء. وتنحصر فرص عمل النساء في نسج السجاد، والخياطة، والتطريز، وصنع الصابون، والأنواع المشابهة من الأنشطة. ويشارك مجتمع مقدمي العون في مشاريع لخلق هذا النوع من فرص العمل. وبعض مشاريعه أحدث أثرا في حياة النساء وأسرهن على مستوى القواعد الشعبية إذ وفرت تلك المشاريع لهن دخلا معيشيا.

ولا تصل النساء إلى الأسواق، بسبب عزلتهن، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى قيام وسطاء من الرجال باستغلالهن، عدا في الحالات التي تقوم فيها منظمات غير حكومية بتولي مسؤولية التسويق النهائي لإنتاجهن.

ورغم اختلاف الموقف السياسي بين طالبان والجبهة المتحدة فيما يتعلق بدور المرأة، فإن النساء في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة يعانين من محدودية الحصول على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل المدر للدخل. والمنطقة التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة هي تاريخيا أفقر منطقة في أفغانستان. واستمرار الحرب الأهلية والمعايير الثقافية يزيدان من تفاقم حالة المرأة في المنطقة. لكن من الممكن فتح فرص جديدة لتعليم البنات في هذه المنطقة إذا توافرت الموارد اللازمة.

وبينما نلاحظ التقدم المحدود الذي أحرز مؤخرا في تحسين حالة النساء والفتيات، فإن الحالة العامة لا تزال غير مقبولة وتقتضي عناية مستمرة ودعما من المجتمع الدولي. والسيدة أنجيلا كينج، الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة لمسائل المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، سيسعدها أن تجيب على أي تعليقات أو أسئلة بشأن حالة النساء والفتيات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ريننجر على إحاطته الشاملة وعلى تحليله المثير للقلق نوعا ما.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أشكر الرئيس على إتاحته لي هذه الفرصة لأبلغ مجلس الأمن ببعض الأنشطة التي اضطلعنا بها منذ ١٧ كانون الثاني/يناير في لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلق بالحالة في أفغانستان.

إن إحرازنا لبعض التقدم الملحوظ يعود، في جملة أمور، إلى التنسيق الفعال للغاية مع الأمانة العامة وإلى الاستعداد الممتاز من أعضاء اللجنة. ويجب أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه مرة أخرى بأمين اللجنة، السيد أليكساندر مارتينوفيتش.

وانطلاقا من هذه الروح اعتمدنا المبادئ التوجيهية للجنة التي وفرت الأساس اللازم لإنجاز عمل اللجنة. وبعثنا أيضا برسالة إلى الدول الأعضاء، وفقا للفقرتين ٦ (أ) و ١٠ من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) نطلب فيها مدنا بالمزيد من المعلومات بشأن التدابير التي اعتمدتها عملا بالفقرتين ٤ (أ) و (ب). واستجابة لتلك الرسالة، تلقينا خلال ما يزيد عن الشهرين بقليل أكثر من ٥٠ رسالة مكتوبة من مختلف الدول الأعضاء. وعملا بالفقرة ١٠ من القرار، اعتمدت اللجنة في ٤ نيسان/أبريل تقريرها الأول بشأن هذه المسألة، والذي قدمته إلى رئيس مجلس الأمن في نفس التاريخ. وهذا التقرير الذي تم تعميمه في الوثيقة S/2000/282، سوف يجري تحديثه كلما تلقينا رسائل إضافية من الدول الأعضاء.

وأود أن أشير إلى أن اللجنة تلقت معلومات من عدد من الدول الأعضاء بأنها في انتظار التخصيصات المشار إليها في الفقرتين ٤ (ب) و ٦ (هـ) بغية تقديم تقاريرها عن التنفيذ الكامل للفقرة ٤ من القرار. وسوف أتطرق لموضوع التخصيص، المعروض الآن على اللجنة، في مرحلة لاحقة.

ومواصلة في موضوع العمل الذي اضطلعت به اللجنة، فقد تمكنت بفضل المعلومات التي وفرتها الدول الأعضاء من تحديث قائمة الطائرات المشار إليها في الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، والتي اعتمدت في نهاية العام الماضي تحت الرئاسة المؤقتة للمملكة المتحدة. وأذنت اللجنة بتسيير رحلة جوية إنسانية، بطلب من منظمة ألمانية غير حكومية لنقل أطفال مرضى من أفغانستان للعلاج في ألمانيا. وفي ذلك المسعى حصلنا على مساعدة من الدول التي توقفت الطائرة على أراضيها، وكذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشاركت تلك الجهات في مراقبة هذه الرحلات وكذلك السلطات الوطنية، وقدمت تقاريرها فيما بعد إلى اللجنة فيما يتعلق بالامتثال.

وأذنا بـ ٣٦٠ رحلة جوية من مدينتي كابل وقندهار في أفغانستان إلى جدة في المملكة العربية السعودية مع التوقف في الشارقة، في الإمارات العربية المتحدة حتى يتمكن ٠٠٠ ١٢ من الحجاج الأفغانيين من أداء مناسكهم الدينية. ووفقا للمبادئ التوجيهية للجنة، كانت الرحلات الجوية تخضع لمراقبة السلطات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الشارقة وجدة. وكما هي الحالة بالنسبة للرحلات السابقة، أحاطت تلك السلطات اللجنة عن سير هذه الأخيرة.

وفي الأسبوع الماضي، بعد التغلب على بعض الأعطال الفنية، بدأت رحلات العودة تنقل الـ ٠٠٠ ١٢ من الحجاج إلى أفغانستان. ونأمل أن تنتهي رحلات العودة في التاريخ المحدد لها، وهو ٢٣ نيسان/أبريل. ويسعدني حقا أنه على الرغم من وجود عدد من العقبات، أمكن تسيير هذه الرحلات بنجاح.

وكما توقعت، اقتضى تنظيم هذه الرحلات في مناسبات عديدة أن ينصب اهتمام اللجنة على المسائل ذات الصلة. وشملت تلك المسائل التغييرات في الجداول الزمنية للرحلات، والرقابة الفنية والخدمات اللازمة للطائرات، واستخدام إحدى تلك الرحلات لنقل المعدات الأساسية لمشروع لأمن الطيران تابع لاتحاد النقل الجوي الدولي (إياتا)، وصيانة أربع ماكينات توربينية في الأردن، بل وتأجير طائرة إضافية من شركة طيران صقر الخليج بسبب تعذر عمل إحدى الطائرات المأذون بها.

وكل هذا اقتضى مشاركة نشطة من أعضاء اللجنة، وموظفي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسلطات الوطنية ومنظمة الطيران المدني الدولي، وأود أيضا أن أشير إلى أنه فيما يتعلق بإجراءات الحج، قد تعاونت سلطات الطالبان تعاونا ملحوظا، وقدمت حتى الآن إلى اللجنة جميع المعلومات المطلوبة.

وبفضل الإسهامات المقدمة من السلطات السعودية والإماراتية، لم يطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوى مبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار لكل عملية المراقبة المكثفة لرحلات الحجيج في الشارقة وجدة. وفي مواجهة هذا المطلب لمراقبة تلك الرحلات وجدنا أنه لم تكن هناك موارد كافية لدى الأمانة العامة لهذه الأنشطة. وأخيرا وافق أعضاء اللجنة من أجل الوفاء بهذا الغرض، على استخدام أموال كانت مخصصة لسفر رئيس لجنة الجزاءات، مع التفاهم بأنه سيبذل مجهود لاستعادة هذه الأموال. وحسب خبرتي، أود أن أذكِّر بأهمية أن تُنشأ بأسرع ما يمكن آلية مرنة تمكننا من حل هذه الأنواع من المشاكل، أو تخصيص الموارد بصورة مباشرة لتمكين لجان مثل لجنتي من التحرك بسرعة في هذه الحالات.

وأذنت اللجنة أيضا بإعادة طائرة تابعة لخطوط أريانا الجوية، من ستانستد، بالمملكة المتحدة، كانت قد اختطفت في أفغانستان.

واجتمعت اللجنة بممثلين لمنظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي بغية الامتثال للفقرة ٦ (و) من القرار، بشأن منح إعفاء بموجب الفقرة ٤ (ب) لاتحاد النقل الجوي الدولي من المدفوعات التي يؤديها لسلطات الطيران الأفغانية نيابة عن خطوط الطيران العالمية نظير خدمات المراقبة الجوية. وكان الحوار الذي جرى مع ممثلي هاتين المؤسستين حوارا هاما. وتتوقع اللجنة الآن تقريرا في هذا الشهر من منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي بغية اتخاذ إجراء بشأن هذا الموضوع.

وكما ذكرت سلفا، تعالج اللجنة الآن الفقرة ٤ (ب)، التي تشير إلى تجميد أرصدة الطالبان والموارد المالية الأخرى الواقعة تحت سيطرتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وصياغة تلك الفقرة، وكذلك صياغة الفقرة ٦ (هـ)، تطلب من اللجنة أن تخصص هذه الأموال والموارد بطريقة مماثلة لما جرى بالنسبة للطائرات بموجب الفقرة ٤ (أ).

وتحقيقا لتلك الغاية، استخدمت اللجنة كأساس سلسلة من التعريفات المحددة في حلقة إنترلاكن الدراسية الثانية بشأن الجزاءات المالية المستهدفة، التي عقدت في آذار/مارس الماضي تحت رعاية الحكومة السويسرية. وقد اقتربنا من التوصل إلى الاتفاق على نص يتضمن تخصيصات نرى أنها ستساعد الدول التي لم تمتثل بعد للفقرة ٤ (ب) من القرار على أن تفعل ذلك. ويحدونا الأمل في أنه ما إن تختتم اللجنة هذه المرحلة بشأن موضوع التخصيصات حتى تقدم الأمانة العامة على أساس الفقرة ١٢ من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وعملا بها تقريرا يتضمن مقترحات لتحسين مراقبة الامتثال للتدابير المنصوص عليها في الفقرة ٤ (ب). ونفهم أن هذا التقرير لم يتوفر بعد، لأنه خاضع للتخصيص المشار إليه في الفقرتين ٤ (ب) و ٦ (هـ) والذي تقوم اللجنة الآن بإكماله.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن فعالية نظام الجزاءات وإلى حد ما نجاحه يعتمدان على مستوى تنفيذ تدابيره والامتثال لها. وهذا يصح خاصة بالنسبة لأنظمة الجزاءات المستهدفة، علىغرار ما يرد في هذا القرار. ونتيجة لذلك، أناشد جميع الدول الأعضاء أن تنفذ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا.

وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الممثل الدائم للأرجنتين.

أولا، أود أن أعرب عن ارتياح وفد الأرجنتين لرؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن. إن حضوركم في هذه القاعة لدليل آخر على التزام كندا، البلد العظيم في قارتنا الأمريكية الشمالية، بالأمم المتحدة، وهو ما يتضح من تقديمها الدعم القيم والسخي إلى هذه المنظمة.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشارك في التعازي التي أعربتم عنها بوفاة الرئيس بورقيبه، ونتقدم إلى وفد تونس بأصدق تعازينا.

ويود وفد الأرجنتين أن يعرب عن امتنانه للأمانة العامة على توفيرها المعلومات المستجدة في التقرير الذي عرضه السيد رييننغار. فالحالة في أفغانستان معقدة ومأساوية جدا، ونرى أنه من المناسب معالجتها في شكل إحاطة إعلامية مفتوحة.

ويشعر وفد الأرجنتين بالقلق إزاء أن أطراف الصراع تستعد لشن هجمات جديدة من شأنها أن تخلف أثرا سلبيا على السكان المدنيين الذين يعانون منها بالفعل. ومما لا يطاق أن هؤلاء الناس ينبغي أن يظلوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان والقواعد الأساسية للقانون الدولي. وفي سياق الرفض المستمر للاعتقالات التعسفية والإعدامات بدون محاكمة وتشغيل المحتجزين بأعمال السخرة، نؤيد نشر وحدة الشؤون المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في

أفغانستان عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك، الأمر الذي يبدو أنه لن يتحقق في وقت قريب.

لذلك يدين وفد الأرجنتين أساليب الترويع التي مارستها القوات المسلحة التابعة لحركة الطالبان ضد موظفي الأمم المتحدة في قندهار. ونناشد جميع أطراف الصراع أن تحترم القواعد الدولية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المساعدة الإنسانية.

ونرى أن حالة الأمن الغذائي مثيرة للجزع بصورة خاصة. وقد تتدهور أكثر نتيجة الجفاف الشديد الذي يتعرض له جنوب أفغانستان. ونشعر بالجزع أيضا إزاء المعلومات الواردة في آخر تقرير للأمين العام بشأن مشكلة تعليم الفتيات، والظروف الصحية الخطرة التي يعيشها السكان عموما والأطفال خصوصا، والحالة الصعبة التي تعيشها النساء المسؤولات عن أسرهن. ولهذا السبب يسرنا في هذه المناسبة أن ننوه بوجود السيدة أنجيلا كينغ، المستشارة الخاصة بشأن مسائل المساواة بين الجنسين.

إن مشكلة إنتاج المخدرات وتخزينها والاتجار بها تبعث على قلق كبير، ونعرب مرة أخرى عن شجبنا لها. ونرى أن هذه الآفة تؤجج الصراع، لذلك نناشد الأطراف أن تبدي عزمها على وضع حد لها.

ونأسف حيال أن فشل الامتثال للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) حمل أعضاء مجلس الأمن على مواصلة تنفيذ التدابير الواردة في الفقرة ٤ من منطوق ذلك القرار.

ولذلك السبب، نحث مرة أخرى جميع الأطراف الأفغانية على تكثيف جهودها من أجل استئناف المفاوضات الدبلوماسية ورفض الحل العسكري. وندعو أيضا البلدان المجاورة إلى أن توقف فورا توفير الموارد العسكرية للأطراف المتحاربة.

وأخيرا، تود الأرجنتين أن تعرب عن امتنانها للجهود التي يبذلها الممثل الشخصي للأمين العام، السيد فرنسيس فندريل، وللجهود التي تبذل في إطار مجموعة "الستة زائد اثنين"، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وعملية روما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى كندا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أشارك في تقديم التعازي إلى وفد تونس بوفاة الرئيس بورقيبه. ونود أيضا أن نشارك في تقديم الشكر إلى السفير تشودري وجميع أعضاء وفد بنغلاديش على العمل الذي أنجزوه في آذار/مارس. بالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن نراكم، سيدي الوزير، تترأسون مجلس الأمن اليوم.

لقد استمعنا باهتمام كبير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ريننجر. ونعتقد أنها ستساعدنا في النظر في المسألة المعروضة علينا اليوم. ونشعر أيضا بالامتنان للسفير ليستريه على المعلومات التي قدمها لنا عن العمل المفيد الذي تضطلع به اللجنة التي يترأسها.

إن نظر مجلس الأمن اليوم في الحالة في أفغانستان يأتي تماما في الوقت المناسب. فحركة الطالبان هي الملامة عن الحالة القائمة في البلاد بجميع جوانبها، الأمر الذي يبعث على الأسى والقلق البالغين. وحركة الطالبان تواصل انتهاك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بصورة فاضحة، ويبدو أنها لا تزمع على التخلي عن سياساتها غير القانونية والهدامة. ويجب على المجلس أن يتصدى لهذه التطورات.

وندين بشدة ما تقوم به حركة الطالبان من تصعيد مستمر للقتال هناك الأمر الذي يبدد أية آمال في تحقيق تسوية سلمية للحالة في أفغانستان ويتسبب بمأساة كبرى لشعب ذلك البلد. ونشعر بالاستياء إزاء استمرار سياسة

الهجمات التي تشنها الطالبان على موظفي الأمم المتحدة مثلما حدث مؤخرا في قندهار.

وتعتقد حركة الطالبان أن باستطاعتها أن تحسم مشكلة أفغانستان بالقوة، وادعاؤها بالسيطرة العرقية والدينية على البلاد مآله الفشل بالتأكيد. ولا يمكن وضع حد لهذا الصراع إلا بتحقيق تسوية سياسية وبإجراء محادثات مباشرة بين الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة مع مراعاة مصالح جميع المجموعات والقطاعات في المجتمع الأفغاني. ولا يمكننا أن نكفل حقوق جميع الشعب الأفغاني وأن تتحرك بلاده قدما نحو إحلال السلام وتحقيق الوفاق الوطني والازدهار إلا بإنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة العرقيات بناء على هذه المحادثات.

ويجب أن يوجه المجلس إنذارا شديدا إلى حركة الطالبان بشأن الحاجة إلى وقف الاستعدادات الرامية إلى استئناف هجوم واسع النطاق والبدء بإجراء محادثات جادة لإحلال السلام. وحكومة جمهورية دولة أفغانستان الإسلامية أعربت أكثر من مرة عن استعدادها لإجراء هذه المحادثات.

ونشعر بقلق جاد إزاء تزايد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ولا سيما عن طريق الاشتراك المباشر لآلاف المقاتلين الأجانب والمرتزقة في القتال الدائر إلى جانب الطالبان. ونحن نناشد جميع جيران أفغانستان أن تتخذ فورا تدابير لمنع استعمال أراضيها لتوفير المساعدة العسكرية إلى الأطراف الأفغانية.

وتقوم حركة الطالبان بتقديم الدعم المتزايد للإرهاب والتطرف الدوليين. وروسيا نفسها واجهت أحداثا من هذا القبيل على نطاق واسع داخل أراضيها. وهذه المشكلة تواجه عددا من شركائنا في رابطة الدول المستقلة، ونحن ننسق معها عن طريق، في جملة أمور، إنشاء مركز موحد في رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب.

وإزاء هذه الخلفية، يقلقنا بصورة خاصة رفض حركة الطالبان الامتثال لطلب مجلس الأمن بتسليم الإرهابي الدولي أسامة بن لادن وانفتاحها على المتطرفين والعناصر الإرهابية العاملة في أراضي دول أخرى، وتدريب المرتزقة على أراض تحت سيطرة الطالبان للقيام بأنشطة إرهابية في بلدان مجاورة وغيرها من البلدان. وهذه الأعمال التي تقوم بها قيادة حركة الطالبان تمثل تحديا صارخا للمجتمع الدولي بأسره وتدخلا فاضحا في الشؤون الداخلية لدول أخرى.

وهذا في حد ذاته يوفر أرضية جادة لطرح مسألة تشديد الجزاءات المستهدفة التي فرضها مجلس الأمن سابقا على حركة الطالبان.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يبذل مزيدا من الجهد لضمان تنفيذ الطالبان للمتطلبات الأخرى الواردة في قرارات مجلس الأمن. ونحن نشعر بانزعاج شديد إزاء تعاظم خطر المخدرات المنطلق من أفغانستان. وطبقا للتقديرات، فإن أكثر من ٤٠ في المائة من الهروين الذي يدخل إلى أوروبا وأمريكا الشمالية يأتي من أفغانستان. ويصادف ذلك أن هناك تقارير تفيد بأن كوسوفو أصبحت المجمع الرئيسي للمخدرات المتجهة من أفغانستان إلى أوروبا. وتتجه المخدرات من أفغانستان إلى مناطق أخرى من العالم أيضا، بما فيها آسيا الوسطى وروسيا. وفي إطار مجموعة "الستة زائد اثنين"، أيدت روسيا بحماس المبادرة الداعية إلى تنسيق الجهود من جانب الدول المجاورة لأفغانستان لمواجهة خطر المخدرات هذا.

ونحن ممتنون لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لاتخاذه خطوات عملية بغية تعزيز ما يسمى بالمنطقة الأمنية المحيطة بأفغانستان. ونتوقع تقديم مزيد من

المساعدة لوحدات الحدود الروسية التي تحمي الحدود الطاجيكية الأفغانية وتحاول أن توقف تدفق المخدرات عبر الحدود. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكشف عن ازدراء طالبان المستمر بمطالب المجتمع الدولي الداعية إلى الكف عن انتهاك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاج سياسات تمييزية ضد النساء والفتيات.

ويتعين على الأمم المتحدة مواصلة القيام بدور أساسي في حل مشكلة أفغانستان. ولا بد أن يظل مجلس الأمن واعيا لمشكلة أفغانستان على الدوام وأن يتخذ التدابير الضرورية للمساعدة على تهدئة الحالة في البلاد.

ونحن نؤيد العمل الذي يقوم به الممثل الشخصي الجديد للأمين العام، السيد فرانسيسك فندريل، والعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ونرحب باستئناف أعمال مجموعة ''الستة زائد اثنين''، وهي الآلية الأساسية التي تساعد الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أفغانستان. كما تقوم منظمة المؤتمر الإسلامي بدور مفيد في تنسيق مبادرات الأمم المتحدة.

ونحن نتوقع أن يعتمد مجلس الأمن مشروع البيان الرئاسي المتفق عليه للمساعدة على ضمان تنسيق أفضل وأكبر مع المجتمع الدولي بشأن جميع جوانب مشكلة أفغانستان لصالح التوصل إلى تسوية سياسية سريعة للحالة هناك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم اليكم سيدي الرئيس، في تأبين رئيس جمهورية تونس الراحل الرئيس بورقيبة. وسيعرب الرئيس شيراك بمشاركته في الجنازة غدا عن مواساة وتضامن شعب فرنسا بأسره وهو يقف إلى جوار شعب تونس في أحزانه.

وأود أيضا أن أهنئ السفير تشودري، وأن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وزير خارجية كندا في مجلسنا.

وإنني ممتن للسفير ليستريه لما قدموه لنا من معلومات، كما أود أن أشكر الأمانة العامة لتزويدنا بإحاطة إعلامية مفصلة وشاملة. إن الحالة في أفغانستان ما زالت تبعث على الانزعاج الشديد، سواء فيما يتعلق باستمرار القتال، أو التدخل في أعمال المنظمات الإنسانية، أو انتهاك حقوق الإنسان وخاصة المرأة، أو دعم الإرهاب الدولي أو زيادة إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع.

لقد سبق لمجلس الأمن أن اتخذ في جميع هذه المجالات موقفا حازما. وسوف يفعل ذلك مرة أخرى بعد اختتام هذه الجلسة من خلال بيان يدلي به الرئيس. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما مشروع البيان الرئاسي المزمع إصداره. والواقع أن من الضروري أن نوضح أن البيان يعبر عن إجماع الأعضاء في المجلس.

ونحن بالإجماع نذكّر بالمبادئ المتعلقة بالتسوية السياسية في أفغانستان، وخاصة الهدف المتمثل في إيجاد حكم نيابي كامل، مقبول من الجميع. ومثل هذا التوافق في الآراء بين أعضاء المجلس ينبغي تسليط الأضواء عليه. وأملنا أن تلقى الرسالة التي تتسم بالقوة على نحو خاص الموجهة إلى الأطراف الأفغانية، ولا سيما إلى الطالبان، آذانا صاغية، وأن يطبق ما جاء فيها.

وأود أن أدلي بتعليقين محددين. أولا، فيما يختص بالموقف العسكري، لقد استؤنفت الأعمال القتالية، وأعرب أعضاء المجلس بالفعل عن قلقهم إزاء الهجمات التي شنتها طالبان في بداية آذار/مارس. ويقلق وفدي بصفة خاصة اشتراك عناصر خارجية في القتال الدائر هناك. وقد أكدت

الأمانـة العامـة لتوهـا أن هنــاك عــدة آلاف مــن الأجــانب يشــاركون في العمليــات العســكرية، ومعظمــهم يقــاتل في صفوف الطالبان ولذلك، يؤيد وفدي تأييدا تاما نـداء مجلس الأمن بوقف هذا التدخل الخارجي.

ويتصل تعليقــي الثـاني بالمسـتقبل السياسـي. وتؤيـد فرنسا تأييدا تاما الجهود الجارية. التي يبذلها الممثل الشخصي الجديد للأمين العام، السيد فندريل والـتي تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية. وإنني أشير إلى مشاركته في الاجتماعات الأخيرة الـتي عقدتها منظمـة المؤتمر الإسلامي في جـدة. وأود أن أؤكد هنا الأهمية الفائقة لعملية روما، التي بـدأت في نهاية العام الماضي بهدف عقد جمعية كبرى أو لويا جيرغـا. وفي اعتقادنا أن هـذه المبادرة السلمية المنبثقة مـن المجتمـع المـدني الأفغاني جديرة باهتمام خاص. وقد قرر دعاة هـذه المبادرة إرســال وفــود إلى الأطـراف المتحاربــة لتشــجيعهم علــى الانضمام إلى جهود المصالحة هذه. ونرى أنه قد يكون من المفيـد أن تنظـر الأمانـة العامـة في الوسـائل الـتي تمكـن مــن الحصول على تأييد جميع الأطراف الأفغانية لهذه المبادرة.

السـيد هولــبروك (الولايــات المتحــدة الأمريكيــة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني بصفة خاصة أن أكون هنا اليوم تحت رئاسـتكم سـيدي، في هـذه الجلسـة الهامـة، ويسـعدني أنكم تنوون قضاء معظم الشهر الذي تترأس فيه كندا مجلس الأمن معنا هنا في نيويـورك. ونحن نتطلع بشدة للعمل تحت رئاستكم. كما أود أن أعرب عن تقديري الشديد للسـفير فاولر وسائر أعضـاء الوفـد الكنـدي لرئاسـة ''شـهر الأمـن الإنساني''، ولا سيما لما يبذلونه من جهد هـائل فيما يتعلق بمسألة الجزاءات المتصلة بأنغولا، التي أعرف أننا سنناقشـها في وقت لاحق من هذا الشهر، والتي نكرس لها اهتماما كبيرا في حكومتنا دعما لجهودهم.

وأود أيضـا أن أشـكر السـيد جـون رينـجـر بـإدارة الشؤون السياسـية والسـيدة آنجـلا كنـغ المستشـارة الخاصـة لشؤون المساواة بين الجنسين لاسترعائهما اهتمامنا إلى محنة النساء والفتيات في أفغانستان ولا سيما في تقرير عام ١٩٩٧ لبعثة الأمـم المتحـدة المشتركة بين الوكـالات والمعنيـة بمسائل المساواة بين الجنسين الموفـدة إلى أفغانسـتان. وأود أيضـا أن أشكر صديقي السـفير أرنولـدو ليستريه لما قـام بـه مـن جـهد رائع أثنـاء رئاسـته للجنة مجلس الأمـن للجـزاءات المفروضـة على طالبـان وعلى التقرير الـذي قدمـه اليـوم، كمـا أشـكر السـفير تشـودري مرة أخرى على رئاسـته مجلـس الأمـن في الشهر الماضي.

أود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات أعضاء آخرين وأعـرب عـن تعازينـا الخاصـة لشـعب تونـس بوفـاة الرئيـس بورقيبة. لقد كان شخصية بارزة في العـالم. وأتذكر بوضـوح أنه ترك منذ وقت مبكر يرجع إلى أوائـل السـتينيات، أثـرا كبيرا على تفكير الجماهير في الولايات المتحدة. لقد كـان واحدا من أوائل قادة أفريقيا والعالم العربي، على حد سواء، الذين استرعوا انتباه الشعب الأمريكي والعـالم إلى التطلعات البازغة لشعوب أفريقيا والمغرب وأنا أشعر بحنين خـاص تجاه هذه المنطقة إلى العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسـان. وسوف نتذكره بصورة دائمة للمواقف الشجاعة الـتي اتخذهـا تدعيما للتسامح والتفاهم في العـالم العربي وفيمـا بـين العـرب وبقيـة العـالم، وباسـم شمـال أفريقيـا وأفريقيـا كلـها. وسـوف أتوجه إلى السفارة التونسية في أبكر وقت ممكن للانضمـام إلى زملائي والتوقيع على سجل التعازي.

مـن الواضـح أن أفغانسـتان قصـة مـن قصـص الرعــب الهائل في العالم اليوم. وهي قصة مأساوية لمعاناة طال النقـاش فيـها وأسـفرت حربهـا الأهلية الـتي يبـدو أن لا لهـا نهايـة عـن تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل، حسبما استمعنا إليه في الإحاطة الإعلامية هذا الصباح. وهذه الحالة تستنزف الموارد

التي كان بالمستطاع استخدامها للتخفيف من الحرمان، وتمنع شعب أفغانستان من تحقيق إمكاناته الكاملة. وأدت أوضاع انعدام القانون والفوضى إلى انتعاش الإرهاب والاتجار بالمخدرات بصورة غير شرعية.

يحتل تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والفتيات، مكانة عالية بين أولوياتنا اليوم. وقد ذكرنا الأمين العام في تقريره الخاص بالألفية الذي صدر مؤخرا (A/54/2000)، بأن حماية رفاهية النساء والأطفال، لا سيما في مناطق الصراع، تشكل أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في هذا القرن. وعلى غرار ما ذكرته هيلاري رودهام كلينتون، وهي واحدة من أكبر قادة بلدي في الجهد الرامي إلى حماية حقوق النساء والفتيات في أنحاء العالم وتمكينهن، في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي في البيت الأبيض، فإن الإساءات إلى الحريات الأساسية ''ليست من العادات. ولا من الممارسات الدينية. إنها انتهاكات لحقوق الإنسان''.

والولايات المتحدة تظل تطلب بإلحاح من جميع الفصائل الأفغانية، ولا سيما من الطالبان ومؤيديهم، حماية ورعاية الحريات الأساسية لجميع الأفغان، لا سيما النساء والفتيات. وحينما نتكلم مع الطالبان ونحن نتكلم معهم نؤكد رغبتنا المستمرة في رؤية تحسن في هذا المجال.

ويرسم تقريرنا عن حقوق الإنسان، الصادر في الشهر الماضي، صورة كئيبة تدعو إلى الأسف. وإضافة إلى معاملة النساء والفتيات، هناك انتهاكات غير مقبولة للمدنيين بصورة عامة. ودليل التنمية البشرية، الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يضع أفغانستان بين أدنى المستويات في العالم، في حين ترد أفغانستان في آخر القائمة في دليل التفاوت بين الجنسين، من حيث العمر المتوقع للإناث والتعليم والدخل.

لكن الحالة، بفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية، ليست ميئوسا منها. فهناك علامات على تحسُّن متواضع على الأقل فيما يتصل بالفرص غير الرسمية المتاحة للفتيات، بالرغم من أن أفضل المعلومات المتوفرة لدينا تدل على أن تلك التحسينات المتواضعة تحدث في أماكن متفرقة وأنها هشة. ومما يبعث على التشجيع إلى حد ما الاتجاه نحو تحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على العلاج الطبي، على الأقل في كابل.

ومما يدعو إلى الأسف أن السياسات الرسمية للطالبان ظلت دون تغيير. ولذلك، فإن الفضل عن التقدم الضئيل الذي أُحرز يعود إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من المنظمات غير الحكومية. وهذا يذكِّرنا بكلمات وأعمال السيدة الينور روزفلت، واحدة من قادة الأمم المتحدة الأوائل، التي ساعدت بصفتها رئيسة لجنة حقوق الإنسان، في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد ذكَّرتنا بأن من الأفضل أن نضيء شمعة بدلا من أن نلعن الظلام.

وبصدد الإحاطة علما بالأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، أود أن أوجه سؤالا إلى السيدة كنغ، المستشارة الخاصة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، عن القيود المفروضة على دور المرأة في الحياة العامة في أفغانستان. ماذا يمكننا أن نفعله لتشجيع نظام الحكم الأفغاني كي يسمح للنساء بالتصويت، والبحث عن عمل، وتنظيم أنفسهن والعمل من أجل الحصول على معاملة أفضل، كي يشغلن مكانتهن اللائقة في المجتمع المدني؟

في السنة الماضية، تجاوز مجموع المعونة الإنسانية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الشعب الأفغاني ٧٠ مليون دولار، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة هي أكبر مقدم معونة منفرد إلى أفغانستان. وكان أكثر من نصف مساهمة الولايات المتحدة، ٤٤ مليون دولار، في شكل قمح أو دقيق

وُزع عن طريق الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وخُصص، من الجزء النقدي، أكثر من ٣ ملايين دولار لبرامج التعليم والبرامج الأخرى التي تستهدف مساعدة النساء والفتيات بصفة خاصة، واللاجئات بصورة رئيسية في باكستان. وسوف يبلغ الجهد المبذول هذا العام قدرا مماثلا.

لقد وسعنا الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لبرنامج إعادة توطين المضطهدات الأفغانيات. وهذه الحالات أحالتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلينا وتقوم وزارة الخارجية بالولايات المتحدة بإدارتها. ونتوقع أن نستقبل زهاء ٥٠٠ ١ امرأة أفغانية وأسرهن في هذه السنة. ولقد أعيد توطين زهاء ٣٠٠ منهن هنا في إطار هذا البرنامج في السنة الماضية. ونناشد الدول الأخرى أن تتقدم وتقبل قدرا من المسؤولية فتوفر ملجأ للأفغان، وتنضم إلى باكستان، التي تستضيف أكبر عدد على أراضيها، وإيران، البلد الرئيسي الآخر الذي يلجأ إليه اللاجئون.

ونلتزم بدعم تلك الجهود، ونصر على أن تدعم جميع الفصائل الأفغانية، ولا سيما الطالبان تلك الجهود أيضا. ونريد قبولا للإصلاحات أكثر من القبول الضمني، أو القبول بالإكراه. وينبغي السماح للعمليات الإنسانية أن تمضي قدما في أفغانستان دون عقبات. والأطراف الأفغانية عليها التزام لحماية الأفراد العاملين في الشؤون الإنسانية والأفراد الدوليين الآخرين. إن انتهاك هذا الالتزام، على غرار أعمال التفتيش التي قامت بها مليشيا الطالبان في مكاتب الأمم المتحدة في قندهار في ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ آذار/مارس غير مقبولة. وتقع على حركة الطالبان وحدها مسؤولية انسحاب موظفي الأمم المتحدة الدوليين فيما بعد من قندهار ووقف أنشطة المساعدات الإنسانية في جنوب أفغانستان.

ومما يقتضي الانتباه أيضا الإرهاب والمخدرات واستمرار الحرب الأهلية في أفغانستان. إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإغراء الطالبان كي توقف دعمها للإرهاب الدولي تكمل، اهتمامنا الإنساني بأفغانستان ولا تتعارض معه. ولا بد أن نتذكر أن الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على النحو الوارد في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) صيغت بعناية لتستهدف الطالبان فقط، وليس أبناء الشعب الأبرياء وبالتأكيد ليس النساء والفتيات في أفغانستان. ولا بد أن تمتثل الطالبان لمطالب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) التي تتضمن تسليم أسامة بن لادن إلى السلطات في بلد يقدم فيه إلى المحاكمة. وما دام أسامة بن لادن يتمتع بملاذ آمن في أفغانستان، فإن المجتمع الدولي سيظل في خطر، على غرار ما اتضح مؤخرا من المؤامرة الإرهابية التي كشفت في الأردن. وأود أن أبرز التزام جميع الدول الأعضاء بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بتنفيذ الجزاءات المفروضة على أصول الطالبان وعلى الرحلات الجوية تنفيذا فعالا وفوريا.

وتثير المخدرات أيضا قلقا خطيرا. وفي السنة الماضية، أصبحت أفغانستان أكبر منتج للأفيون في العالم. ويستخدم الأفيون كلية تماما خارج حدود أفغانستان، الأمر الذي يجعل التهديد الذي يمثله الاتجار غير المشروع بالمخدرات قضية دولية ذات أبعاد خطيرة. ولقد لاحظنا مؤخرا تقارير تفيد بأن الطالبان قضت على بعض زراعات الخشخاش في أفغانستان والأمل معقود على أن هذا يعني أن الجهود سوف تبذل على نطاق أكبر. ونشجع الجهود التي تبذلها مجموعة ''ستة زائد اثنين'' المؤلفة من جيران أفغانستان إضافة إلى روسيا والولايات المتحدة في العمل من أجل التوصل إلى حلول لتلك المشاكل. ونحتاج أيضا إلى تعاون المانحين ودعمهم. ونتطلع إلى الاجتماع القادم لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات المقرر انعقاده في فيينا.

وتواصل الولايات المتحدة الاعتقاد بأنه لا يمكن تسوية مأساة أفغانستان إلا عن طريق التفاوض الرامي إلى إيجاد حل يفضي إلى إقرار حقوق جميع الأفغان ومصالحهم.

وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي قام به الأمين العام وممثله الشخصي. ونقدر الجهود التي بذلت مؤخرا لتعزيز السلام، بما في ذلك عملية روما وفريق قبرص، ولكن ينبغي عمل ما هو أكثر من ذلك.

في الختام، أقول إن الولايات المتحدة ستبقى ملتزمة بالمساعدة في وضع حلول لكثير من مشاكل أفغانستان الملحة. ولا بد أن نعمل معا لتخفيف معاناة الأبرياء، ولا سيما النساء والفتيات، المتضررات إلى حد أكبر. فلنتعهد بمواصلة جهودنا وتعزيزها لتحقيق نتائج إيجابية في هذه المساعي.

أشكركم، السيد الرئيس، على حضوركم هذا الاجتماع الهام اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلى كندا ووفدها.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بنغلاديش أن يضم صوته إلى أصوات الأعضاء الآخرين ويعرب عن تعازينا المخلصة لوفد تونس بمناسبة وفاة الرئيس السابق الحبيب بورقيبة.

وأود أن أبدا أيضا بضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الثناء على الرئاسة الكندية للمجلس لعقدها هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن أفغانستان. كما نعرب عن شكرنا الخالص لكم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة جدا، وللمتكلمين السابقين على المشاعر الودية التي أعربوا عنها تجاه السفير تشودري وفريقه ولرئاسة بنغلاديش للمجلس في الشهر الماضي.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمانة العامة للمرة الثانية، بالإضافة إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ آذار/مارس بشأن الحالة في أفغانستان. ونود أيضا أن نثني على السفير ليستريه لعرضه الممتاز بشأن عمل لجنة الجزاءات المنشأة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩).

إن بنغلاديش تعتقد أنه لا بديل عن التسوية السياسية الشاملة للحالة القائمة في أفغانستان، وهذا يعني تشكيل حكومة تمثيلية عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق. إلا أن مما يؤسف له أنه لم يُحرز تقدم كبير حتى الآن فيما يتعلق بتضييق هوة الخلافات بين الأطراف بشأن إنشاء تلك الحكومة. ونحن نثني على الجهود المستمرة التي يبذلها السيد فرانسيسك فندريل، الممثل الشخصي للأمين العام المعني بأفغانستان، لجمع الأطراف المتحاربة على طريق التفاوض ومواصلة المشاورات مع حكومات بلدان المنطقة، بما في ذلك مجموعة ''الستة زائد اثنين''.

إن التهديد باستئناف هجوم عسكري واسع النطاق في أفغانستان، كما يؤكده تقييم بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، لا يزال يثير القلق البالغ. ولقد شجب المجلس بقوة نشوب القتال الشهر الماضي بين قوات طالبان والجبهة المتحدة في إقليم كوندوز الشمالي وشمال كابل حول قاعدة باغرام الجوية. وذكر الأمين العام في تقريره أن تدفق الأسلحة والمعدات الحربية في أفغانستان ظل مستمرا طوال الشتاء، الأمر الذي مكَّن كلا الجانبين من الاستعداد لأعمال هجومية جديدة في الربيع. ولذلك فإن الضرورة الملحة هي تركيز جهودنا على إقناع الأطراف بالدخول في عملية حوار قد تؤدي إلى وقف لإطلاق النار يمكن التحقق منه وفي آخر الأمر إلى اتفاق بشأن إقامة حكومة تمثيلية تماما عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق. وهذا الجهد يمكن أن يكمله بشكل فعال الوقف الفوري الكامل لتدفق الأسلحة والإمدادات العسكرية إلى الأطراف المتحاربة في أفغانستان من الخارج.

ومما يثير انزعاجنا الشديد أن الأمم المتحدة اضطرت إلى سحب موظفيها الدوليين من مكتب قندهار في أعقاب غارات مستمرة على مقار الأمم المتحدة من جانب قوات أمن طالبان، انتهاكا للاتفاقيات الرسمية الموقعة بين الأطراف. ونحن نشارك الآخرين في الإعراب بشكل قاطع واضح عن رفضنا لتلك الانتهاكات لسلامة وحصانة الأمم المتحدة وأفرادها. ونطالب بتهيئة الظروف لتمكين الموظفين الدوليين بمكتب الأمم المتحدة في قندهار من العودة.

إن الآثار الإنسانية للحرب الطويلة الممتدة في أفغانستان ليست بحاجة إلى مزيد من التفصيل. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الظروف الاجتماعية الاقتصادية الكارثية في أفغانستان التي تؤثر تأثيرا بالغا على شعبها، بسبب القتال الذي لا ينتهي والذي يزيد بدوره من تفاقم تلك الظروف. إن المدنيين يُستهدفون بشكل متعمد، وتُدمر ممتلكاتهم وتتعرض ديارهم للحرق والسلب على نطاق واسع. وأصبح النساء والأطفال أكثر ضعفا بشكل خاص في تلك الظروف الاجتماعية الاقتصادية الآخذة في التدهور. ولم يحرز تقدم يُذكر في قطاع التعليم بشكل عام وبالنسبة للبنات بشكل خاص.

والظروف الصحية للعديد من الأفغان لا تزال خطيرة إلى حد كبير، وهذا تؤكده التقارير عن زيادات كبيرة في أمراض الجهاز التنفسي الحادة المعدية التي تسببت في ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من حالات الوفيات بين الأطفال في هذا البلد الذي تمزقه الحرب. وهناك تقارير مثيرة للانزعاج عن طائفة واسعة النطاق من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الإعدام بلا محاكمة، والاحتجاز التعسفي والعمل القسري للمحتجزين.

إن حجم المشكلة الإنسانية عظيم إذا نظرنا إلى الأفغان المشردين الذين يبلغ عددهم أكثر من ٢,٥ مليون نسمة، والذين لا يزالون في باكستان وإيران. ونأمل أن تستمر عملية الإعادة التي بدأت عند نهاية الشهر الماضي، بعودة اللاجئين طوعيا، في أمان وكرامة. ونأمل أيضا أن يتلقى اللاجئون العائدون المساعدة الدولية الضرورية.

إن الأمم المتحدة ينبغي لها ويجب عليها أن تقوم بدور مركزي في الجهود الدولية لتحقيق تسوية دائمة للأزمة الأفغانية. ونأمل أن يتعزز هذا الدور الهام بشكل أكبر وأن تكمله المبادرات الجارية الأخرى بشأن المسألة الأفغانية. ووكالات الأمم المتحدة تقوم بدور جدير بالثناء في الوصول إلى أفراد الشعب الأفغاني المتضررين. وقد أبلغ الأمين العام بحالة الأمن الغذائي الحادة في كابل، والمرتفعات الوسطى، وباداخشان، وغور وقندهار. ونأمل أن تكثف الوكالات ذات الصلة، مثل برنامج الأغذية العالمي وغيره، جهودها للوفاء بهذه الحاجة الملحة، وندعو جميع الأطراف المعنية في أفغانستان إلى كفالة وصول هذه الوكالات دون عائق. كما ينبغي كفالة وصول مماثل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية عندما تبدأ هاتان الوكالتان حملة وطنية لتحصين الأطفال ضد مرض شلل الأطفال في أفغانستان في أوائل أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه.

وبنغلاديش تؤيد مشروع البيان الرئاسي بشأن أفغانستان الذي سيعتمده المجلس مؤخرا اليوم.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، نود، شأننا شأن سائر البلدان، أن نعرب عن تعازينا لجمهورية تونس بمناسبة رحيل رئيسها السابق.

ونود أيضا أن نهنئ وفد بنغلاديش على العمل الممتاز الذي قام به الشهر الماضي في رئاسة المجلس.

ونشكر الأمانة العامة على إحاطتها الإعلامية، كما نشكر سفير الأرجنتين على تقريره عن عمل لجنة الجزاءات.

ويسرنا أن نرى وزير خارجية كندا، السيد لويد أكسورثي، يترأس اجتماعنا اليوم.

يود الوفد الصيني أن يعرب عن أسفه العميق وخيبة أمله من استمرار الصراع في أفغانستان. ونعتقد أن الحالة الراهنة محفوفة بالمخاطر إلى حد كبير. إن طالبان والجبهة المتحدة توسعان قواهما في الشمال استعدادا للحرب ولا يزال القتال العنيف مستمرا في بعض المناطق. والآن بحلول الربيع، إذا كانت الفصائل في أفغانستان غير قادرة على استئناف المفاوضات قريبا، فمن المحتمل أن يشهد ذلك البلد هجوما عسكريا واسع النطاق. ولذلك فإننا نشكر وزير الخارجية الكندي على عقد هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة اليوم، التي أصبح من الواضح أنها ضرورية للغاية وجاءت في الوقت المناسب.

وبعد عقود من الحرب، يتطلع شعب أفغانستان إلى نهاية للاقتتال وانعدام الاستقرار، وإلى حياة آمنة. والوسائل العسكرية لا يمكن أن تقدم أبدا حلا لمشاكله. وإقامة حكومة تمثيلية عريضة القاعدة هي وحدها التي يمكنها تعزيز السلم في أفغانستان.

والوفد الصيني يقدر تقديرا بالغا الجهود الدبلوماسية التي يبذلها السيد فندريل، الممثل الشخصي للأمين العام المعين حديثا، منذ توليه منصبه ويؤيد المساعي الحميدة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وسائر العناصر الفاعلة الأخرى نحو التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة أفغانستان. ونعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعمل بجد على قطع حلقة الصراع السنوي المفرغة، حيث تتفاوض الفصائل الأفغانية في الشتاء وتتقاتل في الربيع. إننا نحث جميع الجوانب المعنية، بما في ذلك مجموعة ''الستة زائد اثنين'' وعلى وجه الخصوص البلدان المجاورة ذات النفوذ القوي على الفصائل في أفغانستان على العمل لبلوغ تلك الغاية. وستشارك الصين بشكل نشط في جهود السلام التي تقوم بها مجموعة ''الستة زائد اثنين''.

فإنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة في أفغانستان قد ألحقا ضررا بالغا بالعديد من البلدان. وكما حدث في مناطق أخرى، أصبحت المخدرات وسيلة للإبقاء على الحرب. وينبغي أن تحظى . هذه المسألة باهتمام كبير لدى المجتمع الدولي. وإننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

ونشعر بانزعاج عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. فالحرب الطويلة الأمد جعلت أفغانستان من أكثر المناطق مأساوية في العالم. وأكثر الأمور التي لا يمكن قبولها أن يصبح السكان هدفا للهجمات. فالشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات، قد عانى من صعوبات خطيرة على نحو استثنائي. ونحث بقوة جميع الفصائل في أفغانستان على تنفيذ التزاماتها لكي تكفل بصورة فعالة أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الدولية وذلك لكي يتمكن المجتمع الدولي من تقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان المهمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى كندا.

السيد فان والصوم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إنني أضم صوتي اليكم، سيدي الرئيس، والى أصوات المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعازينا لوفد تونس بمناسبة وفاة الرئيس السابق بورقيبة. وكذلك أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الإعراب عن ابتهاجنا، لرؤيتكم، سيدي، تعودون إلى سدة الرئاسة.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد رينينغر على الإحاطة التي قدمها بشأن الحالة في أفغانستان والى السفير ليستريه على المعلومات التي قدمها عن أنشطة لجنة الجزاءات.

وأرحب أيضا بالسيدة أنجيلا كنغ، إذ من الواضح أن خبرتها في المسائل المتعلقة بالجنسين أساسية عندما نتناول بلدا مثل أفغانستان.

ويدين وفد بلدي الهجمات الأخيرة التي شنت، ونحن نشعر بعميق القلق إزاء التعزيزات العسكرية والاستعدادات من جانب الأطراف لشن المزيد من الهجمات الواسعة النطاق.

وإننا لا نزال عند اقتناعنا بأنه لا يوجد أي حل عسكري للصراع في أفغانستان. ومحاولة تسوية النزاع بالوسائل العسكرية إنما تطيل أمد الصراع، وتحمل في طياتها خطر المزيد من إضفاء الطابع الإقليمي عليه، وزيادة معاناة الشعب الأفغاني، ولن تسهم في عملية المصالحة في المستقبل. فلا أحد يمكنه أن يكسب هذه الحرب، إلا أنه بوسع الجميع تدمير البلد.

فالفصائل المتحاربة مسؤولة عن إيجاد حل سياسي من شأنه أن يضع حدا لمعاناة الشعب الأفغاني. ونناشد الفصائل أن تعمل على وقف القتال والعودة إلى مائدة التفاوض. ومن المهم للغاية أن تتقيد البلدان المجاورة تقيدا صارما بإعلان طشقند، وبخاصة الالتزام بعدم تقديم الدعم العسكري لأي فصيل أفغاني وأن تمنع استخدام أراضيها لتنفيذ هذه الأغراض.

والحالة الإنسانية في أفغانستان لا تزال تثير الفزع. فالهجوم الذي شنته حركة الطالبان في ١ آذار/مارس من هذا العام أدى إلى تدفق أعداد كبيرة أخرى من النازحين، ومرة أخرى كانت الضحايا الرئيسية من النساء والأطفال. بل إن السكان المدنيين أصبحوا أكثر حرمانا ويأسا، ويبدو مستقبل أفغانستان أكثر قتامة يوما بعد يوم.

وبالنسبة للكثيرين من الناس في أفغانستان فإن المساعدة الإنسانية الدولية تمثل شريان الحياة. ولذا نشعر بعميق القلق إزاء دخول المجموعات المسلحة التابعة للطالبان إلى مباني الأمم المتحدة بالقوة في قندهار، مما أجبر الأمم المتحدة على سحب موظفيها الدوليين من تلك المدينة وأدى إلى تعليق المساعدة الإنسانية في جنوب أفغانستان.

فالسلوك الاجتماعي المتزمت الذي تفرضه طالبان يؤدي إلى فرض العديد من القيود على النساء والفتيات، على سبيل المثال، ما يتعلق بفرص العمل والتعليم وخدمات الرعاية الصحية. فالقيود تؤثر بصورة حادة جدا على النساء المتعلمات، إلا أن أثرها يطال النساء الفقيرات غير المتعلمات وأطفالهن وسائر أفراد أسرهن. وفي نهاية المطاف لا يمكن لذلك إلا أن يترك أثرا سلبيا على آفاق التنمية في أفغانستان.

بل هناك آثار تثير فزعا أكبر وتتمثل في القبول العام للتمييز ضد المرأة. ووفد بلده يدين بشدة الطريقة التي أصبح فيها على مر السنين الكثير من النساء والفتيات الأفغانيات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالجنس تحديدا، مثل الاغتصاب، والاعتداء، والزواج بالإكراه والبغاء. ويبدو أحيانا أن العنف ضد النساء والفتيات يستخدم كأداة لترهيب وإذلال مجموعات بأكملها من السكان.

فاستبعاد النساء في مجال الخدمات ليس خاصية بريئة محددة ثقافيا. ففي بلد تقتل فيه الألغام المتفجرة أو تؤذي جسديا ما معدله ١٠ أشخاص كل يوم، يصبح من الجريمة، بطبيعة الحال استبعاد النساء من التدريب في برامج التوعية بالألغام.

ومع أننا نعترف بوجود دلائل مؤخرا على شيء من عدم التشدد في تطبيق القوانين التي تفرضها الطالبان على وصول النساء والفتيات إلى بعض الخدمات، وفي الوقت الذي نشير فيه إلى وجود بعض الفوارق الإقليمية في تفسير هذه القوانين والتقيد بها، فإن استبعاد الفتيات من التعليم يظل مثار قلق شديد بالنسبة لوفد بلدي. وينبغي ألا يغيب

عن الأذهان أن تعليم الفتيات ليس هو وحده الذي يتضرر بهذه التقييدات، إذ أن جزءا كبيرا جدا من الهيئة التعليمية في أفغانستان كان يتشكل من النساء وبسبب القيود المفروضة على عمل النساء، فإن تعليم الأولاد يعاني من انكماش أيضا. ومرة أخرى، فإن هذا يؤدي إلى إضعاف فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبعبارة أخرى، فإن أفغانستان تعاني من حالة طوارئ إنسانية، ومرة أخرى فإن النساء والأطفال هم المجموعة الأكثر ضعفا. وعلى مدار السنوات، ساهمت هولندا بسخاء في المساعدة الإنسانية المقدمة إلى ذلك البلد على أن يكون مفهوما بأن يتاح وصول هذه المساعدة إلى الرجال والنساء على حد سواء وأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمركز المرأة والفتيات. إلا أن المساعدة الدولية لا يمكن أن تصلح الضرر الذي سببه تهميش نصف السكان. ولذا نناشد الطالبان أن تجعل قوانينها المتعلقة بغرض الوصول إلى العمالة والتعليم وخدمات الرعاية الصحية متماشية بصورة أكبر مع قوانين المجتمع الدولي، بما في ذلك قوانين بقية العالم الإسلامي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة جدا التي وجهها الي.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يضم وفد بلدي، سيدي الرئيس، صوته إليكم والى أصوات أعضاء المجلس الآخرين في تقديم عميق تعاطفنا وتعازينا القلبية إلى وفد تونس بمناسبة وفاة الرئيس بورقيبة. وأن مساهمته الخالصة في الكفاح من أجل حرية واستقلال شعوب أفريقيا ستظل تذكرها أجيال المستقبل. فوفاته ليست خسارة لتونس وحدها، بل لأفريقيا كلها.

واسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن انتهاج وفد بلدي برؤيتكم، سيدي الرئيس. وإننا نرحب بكم في جلستنا لهذا الصباح.

إن مدى معاناة شعب أفغانستان بسبب الحرب يقارن بالحالات في أفريقيا. ومن ثم من المهم أن نواصل السعي إلى إحلال السلام في أفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر السيد رينجر على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا التي قدمها صباح اليوم.

ونشكر أيضا السفير لستريه على تقريره الأخير وعلى المعلومات المتعلقة بعمل لجنة الجزاءات. ونحن نرى أن وفده يضطلع بعمل مقدر في تنفيذ أعمال اللجنة.

ويرحب وفدي بأن حدة القتال بين الفصيلين المتحاربين في أفغانستان قد خفت عقب الهجمات الأخيرة. ونأمل أن تستمر هذه الحالة، للتمكين من تقديم المساعدة الإنسانية بدون انقطاع. إلا أننا نشعر بالقلق إزاء ورود أنباء عن تأهب الطرفين للقتال من جديد. ويتحدث التقرير المعروض علينا بوضوح شديد عن الآثار المدمرة للحرب على المدنيين – خاصة النساء والأطفال الذين يواجهون أصلا ظروفا قاسية، مثل ظروف الشتاء القاسية.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في البلد، وندين انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد المدنيين. ونحن ندين ونرفض بوجه خاص كل الممارسات والقيود التمييزية للطالبان ضد النساء والفتيات. ومن ثم نرحب بمواصلة الأمم المتحدة لجهودها خاصة جهود الممثل الشخصي للأمين العام لإيجاد حل سياسي دائم للصراع الأفغاني.

ويظل وفدي على اقتناعه أن لا سبيل إلى تحقيق السلم والمصالحة الوطنية إلا بتسوية سياسية ترمي إلى إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وتمثيلية تماما

تكون مقبولة لجميع الأفغانيين. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بتجديد أعضاء مجموعة ''الستة زائد اثنين'' لالتزامهم بالمساهمة في التسوية السلمية للصراع في أفغانستان. علاوة على ذلك نرحب بجهود الأطراف الأخرى مثل محادثات السلام التي جرت مؤخرا في جدة، بالمملكة العربية السعودية، والتي نظمتها منظمة المؤتمر الإسلامي فضلا عن المبادرات الأخرى الرامية إلى تحقيق السلام في أفغانستان.

وفيما يتعلق بأنشطة زراعة المخدرات وإنتاجها في أفغانستان، يشعر وفدي بالانزعاج الشديد والقلق إزاء فداحة المشكلة والدور الذي تقوم به في استمرار الصراع. وبالتالي نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة عن طريق مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، فضلا عن مبادرات مجموعة ''الستة زائد اثنين''، للحد من زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان.

وأخيرا، يؤيد وفدي مشروع البيان الرئاسي الذي قدمه الوفد الروسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ايلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن التعازي لوفد تونس على وفاة الرئيس بورقيبة، وأيضا في الإعراب عن التهنئة للرئيس، ولآخرون يجلسون حول طاولة المجلس اليوم. ومن دواعي سروري البالغ أن أراكم هنا يا سيادة الرئيس. إن التزامكم بالأمم المتحدة، وبمجلس الأمن بصفة خاصة، لهو موضع تقدير المملكة المتحدة وترحيبها الشديد.

وأود أيضا أن أشكر السفير لستريه على التعاون الذي أبداه بصفته رئيسا للجنة جزاءات أفغانستان بشأن التجارب المزعجة المتعددة التي تعين علينا أن نحيلها إلى اللجنة خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وأود أن أعرب مباشرة عن مدى أسف المملكة المتحدة لدخول مجموعات الطالبان المسلحة قسرا إلى مقر الأمم المتحدة في قندهار في أيام ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ آذار/مارس، وما أعقب ذلك من استفزاز لموظفي الأمم المتحدة. وعلى حركة طالبان الإقرار بأن أعمالها تخالف إلى حد بعيد معايير السلوك المقبولة دوليا. وندعو تلك الحركة إلى وقف هذه الممارسات ونحثها على ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وغيرها من الموظفين الدوليين العاملين في أفغانستان. إن هذه الأعمال تقوض تماما حجج طالبان التي تسوقها ليعترف بها المجتمع الدولي.

وقد اتضح من الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الشخصي فندريل للمجلس في يوم ٢٨ آذار/مارس، ومما قاله السيد رينجر اليوم، أن شعب أفغانستان الذي طالت معاناته يوشك أن يشهد صيفا بائسا آخر. فالقتال استؤنف بالفعل. ويستعد كل من الخصمين للقيام بهجمات جديدة، إلا أن النصر العسكري غير ممكن. ومن الواضح أن ما سيسهم في تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان هو إحلال السلام. والتوصل إلى وقف إطلاق نار تليه تسوية سلمية تؤدي إلى تكوين حكومة ذات قاعدة عريضة هو الحل الأمثل. وعلى الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في التوسط من أجل حدوث ذلك؛ ومن هنا ينبع شعورنا بالأسى إزاء انتهاك حصانة الأمم المتحدة في قندهار وقلقنا مما قاله السيد رينجر اليوم عن التدخل الأجنبي، الأمر الذي يقلل بقدر كبير من فرص إحلال السلام في أفغانستان.

ونحن نظل على تأييدنا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل في أفغانستان، ونحث مجموعة ''الستة زائد اثنين'' على مضاعفة جهودها.

وتشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، خاصة من حيث تأثيرها على النساء والفتيات. وكما قال السيد رينجر، فإن مجموعة الإجراءات التمييزية ضدهن معروفة جيدا، فهي تشمل تقييد الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، وفرص العمل خارج المنزل، والقيود على حرية التنقل، والحد من حقهن في عدم التعرض للتخويف والمضايقة والعنف. وتقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في أفغانستان يوضح حدوث انتهاكات أخرى، أشد إثارة للانزعاج، لحقوق النساء والأطفال الأفغان في السنة الماضية. وقد لاحظنا أيضا بروز اتجاه يتمثل في استهداف مختلف المحاربين للمدنيين عمدا. وينتهك ذلك جميع المعايير الدولية. وهذا أمر غير مقبول البتة، ولا يمكن التسامح فيه ولا ينبغي التسامح فيه.

ونحن نحث جميع الفصائل خاصة حركة الطالبان، التي يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية على أن تقوم فورا بوقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والأطفال وكفالة مشاركة النساء والفتيات على نحو كامل ومتساو في المجتمع المدني، فضلا عن حصولهن الكامل على الرعاية الصحية والتعليم. وقد أوضحنا لحركة طالبان وأعتقد أن ذلك يمثل نقطة هامة جدا أن المجتمعات الإسلامية الأخرى تمنح النساء حقوقا أكثر.

ونلاحظ ورود أنباء عن حدوث بعض التحسن في حصول النساء والفتيات على الرعاية الصحية والتعليم. ونحن نرحب بأية تطورات إيجابية، بيد أن هذه التحولات غير كافية إطلاقا. وتظل هناك فجوة واسعة بين الوعود والأعمال، خاصة بالنسبة إلى طالبان. ونحن في المجلس علينا أن ننظر في كيفية سد تلك الفجوة.

وستواصل المملكة المتحدة إثارة هذه النقاط في اتصالاتنا مع الفصائل. ونحن نؤيد الأمم المتحدة تأييدا تاما في جهودها الإنسانية.

وفي متابعة المملكة المتحدة لبرنامجها الخاص بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني، فإنها تشارك بفعالية في النهج البرنامجي المرتكز على المبادئ في الإطار البرنامجي لأفغانستان بقيادة الأمم المتحدة. وقد صمم هذا النهج لضمان أن تعمل المساعدة صوب القضاء على أي شكل من أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز بين الجنسين.

وكما يعلم المجلس، توفر المملكة المتحدة التمويل لمستشار الأمم المتحدة لمسائل الجنسين المقيم في إسلام أباد. ويهمنا أن نجد تقييما لأنشطة المستشار وكيفية تطويرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه الصريح وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد أوان (مالي) (تكلم بالفرنسية): يتقدم وفد مالي بتعازيه إلى الشعب التونسي في وفاة الرئيس بورقيبة ويشارك مشاركة تامة في التأبين الذي قدمتموه إليه، سيدي، في بداية هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم تترأسون جلسة مجلس الأمن هذه للنظر في الحالة في أفغانستان.

واسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والمفصل. وأعرب أيضا عن امتناني للسفير ليستريه على التقرير الذي قدمه بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات، وللسيد رينجر على استكماله للمعلومات المقدمة من الأمانة العامة.

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار الصراع في أفغانستان، الذي يتسبب في هذه المعاناة الرهيبة للسكان المدنيين في ذلك البلد، والذي يشكل تهديدا

خطيرا ومتزايدا للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإننا ندين الهجمات الجديدة التي تشنها الطالبان، ونشعر بالقلق من التقارير التي تفيد بأن الأسلحة وغيرها من العتاد الحربي ما زالت تدخل في أفغانستان، فتتيح بذلك للطرفين الاستعداد للهجوم في الربيع. وبالنظر إلى هذه الحالة، نرى أن على المجلس أن يطالب بوقف القتال. ويجب إقناع الطرفين بعقد محادثات بغية التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وقابل للتحقق منه.

ويتصل تعليقي الثاني بالسعي إلى إيجاد حل للصراع. إذ يجب على الأطراف الأفغانية أن تفهم أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في أفغانستان. ولن يؤدي إلى السلام والمصالحة الوطنية إلا التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية ترمي إلى إنشاء حكومة متعددة الأعراق وممثلة للجميع ومقبولة لجميع الأفغانيين. وبالتالي فإننا ندعم جهود منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى الجمع بين الأطراف الأفغانية في جدة، ونشجع مجموعة ''الستة زائد اثنين'' في جهودها الهادفة إلى تنشيط تلك العملية. ونعتقد أيضا أن المبادرات التي تضطلع بها الأطراف الأفغانية غير المتحاربة، مثل عمليات روما وقبرص وطوكيو، ينبغي أن تلقى الدعم أيضا. وفي هذا السياق، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي ومحايد.

ويتصل تعليقي الثالث بالحالة الإنسانية الحرجة في أفغانستان. إذ من الصعب توصيل المساعدة؛ والحالة الإنسانية الحرجة للعديد من المدنيين تزداد سوءا؛ وزاد عدد الأشخاص المشردين؛ وينعدم الأمن الغذائي بالنسبة لغالبية الأفغان؛ ويوجد العديد من الأشخاص في حالة خطيرة للغاية. ولذلك يلزم الأطراف الأفغانية، وخاصة الطالبان، أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان الوصول غير المعاق للإمدادات الإنسانية إلى جميع من يحتاجونها، ويجب أن تكف عن التدخل في أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية الأخرى. ونرحب بجهود البلدان المجاورة لترحيل الأفغان الموجودين حاليا على أراضيها على النحو المتفق عليه طواعية، ونشجعهم على مواصلة تقديم المعونة والحماية عند اللزوم.

ورابعا، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، نرى أن من غير المقبول تشريد المدنيين بالقوة، وعمليات الإعدام بلا محاكمة، والاعتقال التعسفي والعمل القسري، والقيود المفروضة على تحرك النساء والفتيات، وتعيين الجنود الأطفال وجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وخامسا، تؤيد مالي بقوة تصميم مجلس الأمن على مكافحة الإرهاب.

وتعليقي السادس والأخير يتصل بإنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع بشكل عام وفي إطار أفغانستان. وكما شدد الأمين العام في تقريره، نرى أن هذه المسألة يجب أن تعالج بطريقة منسقة لوضع حد للإنتاج غير المشروع للمخدرات في أفغانستان والاتجار غير المشروع بها من أراضي أفغانستان، وذلك من خلال تنفيذ خطة عمل إقليمية مفصلة ومتوازنة. وفي هذا الصدد نرحب بالدور الرئيسي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ونشيد بالعمل الذي لا يقدر بثمن لمجموعة ''الستة زائد اثنين'' في هذا الصدد.

والبيان الرئاسي الذي سنعتمده في نهاية هذه الجلسة يشمل جميع هذه الجوانب ويتضمن رسالة قوية وواضحة ومتسقة، يؤيدها وفدي تأييدا كاملا.

وختاما، أود أن أثني على السيد فندريل رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والمنظمات الإنسانية الدولية، على ما بذلوه من جهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أنضم إلى من تكلموا قبلي في الإعراب عن أعمق مؤاساتنا وتعازينا لوفد تونس في وفاة الرئيس بورقيبة.

ونود أيضا أن نهنئكم، سيدي، ووفدكم على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر، ونود أن نشكر السفير شودري ووفد بنغلاديش على قيادة أعمال المجلس الشهر الماضي إلى خاتمة ناجحة.

ويود وفدي مرة أخرى أن يرحب بمعالي الوزير آكسويرثي ليترأس هذه الجلسة الهامة للغاية والمعقودة في الوقت المناسب. ونعرب عن تقديرنا لكندا على عقد هذه الجلسة الرسمية للمجلس عن مسألة أفغانستان. والهدف المباشر للمجتمع الدولي هو الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في تقديم الإغاثة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني الذي طالت معاناته، والمحصور في حالة صراع مسلح. أما هدفه الطويل الأمد هو بالطبع العمل تجاه التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الأفغانية وإصلاح وتعمير ذلك البلد الذي مزقته الحرب.

ونود أيضا أن نشكر السفير ليستريه على الإحاطة التي قدمها للتو وعلى العمل الذي أنجزه بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات المفروضة على أفغانستان. ونشكر أيضا السيد جون رينتجر، المسؤول عن شعبة آسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية، على إحاطته الثاقبة.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على السفير الأخضر الإبراهيمي. والتسوية السلمية التي أعيتنا هربا لم تكن لنقصان الجهد أو المبادرة من جانبه. بل هي انعكاس للطابع المعقد للمشكلة، التي تدور حول الخلافات بين مختلف الفصائل المتحاربة، والتي تبدو غير قابلة للتصالح، ومتشابكة مع المصالح الجيوسياسية لأفغانستان وجيرانها. ونود أن نعرب عن دعمنا للسيد فرانسيسك فندريل، الذي عين حديثا ممثلا شخصيا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وهو يتقبل تعيينه لهذه المهمة الصعبة ويحاول صياغة تسوية تفاوضية تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن الخسائر الكبيرة التي حاقت بأفغانستان وشعبها بعد الحرب الطويلة والمهلكة، ترهق كثيرا عقل المجتمع البشري. وهذا البلد الفقير لا يستطيع أن يتحمل إهدار موارده الشحيحة على المجهود الحربي. ونتيجة لذلك، تشهد أفغانستان ركودا في تنميتها الاقتصادية مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأفغانيين الذين يعانون منذ فترة طويلة بصرف النظر عن عرقهم وتوجههم السياسي.

ومن الآثار المنهكة المترتبة على الصراع المسلح في أفغانستان هو أن مساحات شاسعة من البلاد مزروعة بالألغام الأرضية التي أودت بحياة العديد من الناس وعملت على تقطيع أوصال البشر. ويقدر بأن هناك حوالي ١٠ ملايين لغم أرضي مزروعة في أفغانستان الأمر الذي يجعل منها أكثر بلد مزروع بالألغام في العالم. هذا هو الإرث الذي يخلفه المتقاتلون في الحرب الأفغانية الأخيرة. ومما يفاقم من هذه الحالة آفات اجتماعية أخرى، ليس أقلها الآثار الضارة المترتبة على المخدرات والأسلحة والعنف وحقيقة أن شعبا بأسره يعتمد على تلقي المساعدات من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى هذه الآفات هناك آثار كارثية تتعلق بمن يسمون بالمشردين في الداخل الذين هم في الواقع لاجئون في بلادهم نتيجة الحرب التي طال أمدها، والذين بسببهم تزداد الحالة الإنسانية خطورة بالفعل.

ونحن نعي أيضا آثار الحرب التي طال أمدها على أطفال البلاد وهو الجيل الضائع الذي ينمو وليس في ذاكرته شيء عن العيش بسلام – والعديدون منهم أميون. وآلاف الأطفال يموتون كل عام من سوء التغذية والأمراض الصدرية والأمراض الأخرى. والأطفال هم على الإطلاق

القطاع الوحيد الضعيف في المجتمع. ومعدل وفيات الأمهات هو أحد أعلى المعدلات في العالم.

وماليزيا تعارض تماما الممارسات التي تميز بين الجنسين. ومن المؤسف أن النساء الأفغانيات يحرمن من الحق في التعلم، حسبما يرد في تقرير الأمين العام. وهذا الحق، فضلا عن الحق في كسب العيش والحق في التمتع بالمشاركة في أوجه الحياة الأخرى، يتوافق تماما مع الإسلام الذي يعزز هذه الحقوق. ونعتقد أن النساء لهن حق مشروع في الاضطلاع بدور بناء في المجتمع، بما في ذلك بناء الأمة، وأن عليهن واجب القيام بذلك.

ونحن نشيد بالرئاسة الكندية على جعل الأمن الإنساني محور مداولات هذا الشهر. وفي هذا الصدد، فإن اقتحام الطالبان مؤخرا لمكاتب الأمم المتحدة في قندهار، انتهاكا لمبدأ الحصانة الدبلوماسية المنيعة التي تتمتع بها الأمم المتحدة أمر يؤسف له. فلقد دللت الحادثة على الأخطار التي يواجهها عمال المساعدة الإنسانية أثناء تأدية واجباهم في مناطق الصراع المسلح. وإن ما تبع ذلك من سحب الموظفين الدوليين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أصاب جهود الإغاثة بنكسة في ظل بيئة صعبة بالفعل. ونحن نذكر بجريمة قتل المقدم كارمين كالو، من إيطاليا، في عام ١٩٩٨ وكان مسؤولا في بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، فضلا عن مقتل موظفين آخرين من أفغانستان تابعين للأمم المتحدة. ونحن نشيد بهم على التضحيات التي قدموها خدمة للبشرية.

ويأسف وفد بلادي أعمق الأسف لعدم إحراز حركة الطالبان تقدم في تقديم الذين ارتكبوا جريمة قتل الدبلوماسيين الإيرانيين والصحافي الإيراني في مزار الشريف في آب/أغسطس عام ١٩٩٨ إلى العدالة. ونشعر بالجزع إزاء عدم تعاون حركة الطالبان مع الأمم المتحدة في ذلك.

ونؤكد مجددا اعتقادنا بأن السلام الدائم لا يمكن إحلاله إلا عن طريق المفاوضات السياسية وليس عن طريق الأساليب العسكرية. لذلك نؤيد بشدة الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية تفاوضية عن طريق الحوار وتشكيل حكومة تمثيلية بالكامل ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق. وفي هذا الصدد، نشجع بقوة متابعة ما توصل إليه اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة وعملية روما.

ويتحتم على الأطراف الأفغانية أن تدرك أن البحث عن إحلال السلام يجب أن يبدأ بإرادة سياسية ثابتة تسعى إلى تحقيق تسوية تفاوضية بمعزل عن التأثير الخارجي. والمؤسف أنه على الرغم من المبادئ النبيلة التي يتضمنها إعلان طشقند، فإن الأطراف الأفغانية لا تزال تتلقى المساعدة العسكرية الخارجية، الأمر الذي يؤجج نار الحرب إلى أجل غير مسمى.

والواضح أن شعب أفغانستان يسأم الحرب ويرغب في وضع حد لدورة العنف في أسرع وقت ممكن كي يتمكن من لملمة حياته المحطمة. ويتحتم على المجموعات العرقية والدينية الرئيسية في البلاد أن تتعاون فيما بينها وأن تقرر قيادها بدلا أن تفرض قيادة عليها. وفي هذا الصدد، نرى أن عملية روما – أي عقد جمعية كبرى أو لويا جيرغا تجسد هذه الآلية – ينبغي تشجيعها حيث أن بإمكانها أن تسهم في عملية السلام ككل.

ولم تكد تمضي ستة أشهر على فرض الجزاءات على حركة الطالبان، حتى أخذنا نسمع كلاما عن اتخاذ تدابير أخرى لفرضها على الأراضي الأفغانية التي تسيطر عليها الطالبان. فالجزاءات عندما تفرض بوصفها جزاءات ضرورية، يجب أن تصحبها ضمانات محددة للتخفيف من الآثار غير المقصودة على السكان المدنيين. لذلك، يتحتم

على المجلس قبل النظر في اتخاذ تدابير إضافية أن يقيم الأثر المترتب على الجزاءات الحالية. ونود أن نذكر المجلس بأنه خلافا للمطلوب، لم يجر تحليل للأثر الممكن أن يترتب على الجزاءات قبل فرضها على حركة الطالبان. وفي غياب ذلك التقييم المسبق للأثر المترتب على الجزاءات، من الأهمية بمكان إجراء تقييمات دورية للأثر المترتب عليها حسبما تنص عليه الفقرة ٦ (ج) من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) الذي اتخذه المجلس بالإجماع. وهذا يوفر للمجلس القدرة على تعديل نظام الجزاءات إذا ومتى رأى ذلك ضروريا.

والحرب الجارية تسهم في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وإدامة تدخل القوى الأجنبية، والتسبب بأضرار بيئية بعيدة الأثر، ناهيك عن التكلفة الاجتماعية الباهظة المترتبة على الحرب الأهلية التي طال أمدها. فأفغانستان أصبحت أكبر منتجة للمخدرات غير المشروعة في العالم. وهذه التطورات تطرح أسئلة خطيرة عن التزام المجموعات الأفغانية أنفسها والذين يدعمونها من الخارج بتحقيق تسوية سلمية للصراع المنهك. والمدى الذي بلغته الكارثة الإنسانية لربما كان أبعد بكثير مما نعتقد. لذلك يتحتم بذل كل جهد من أجل التخفيف من محنة الشعب وإيجاد حل سياسي مبكر للصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر زملائي في الإعراب عن أعمق تعازينا لوفد تونس بوفاة الرئيس السابق بورقيبه.

ويسر وفد بلادي أن يراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة جدا. ونحن ندرك الأهمية التي تتصف بها مسائل الأمن الإنساني في السياسة الخارجية لبلدكم. والمشاكل المتمثلة في حماية المدنيين في الصراع المسلح، وبرامج تقديم الإغاثة الإنسانية للاجئين، وتقديم الحماية للنساء والأطفال والعجز، الذين يتأثرون بالصراع إلى أبعد حد، أصبحت جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال المجلس، وسبب ذلك إلى حد ما الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الكندية ويبذلها وفدكم هنا في نيويورك. ونحن على اقتناع، سيدي وزير الخارجية، بأن مشاركتكم الشخصية في عمل المجلس خلال هذا الشهر سيولد انطباعا جديدا عن مداولاتنا بشأن هذه المسألة ومسائل أخرى.

ولقد مر المجتمع الدولي خلال العقود الماضية بتجارب مريرة وثبت له أن الأثر الضار الرئيسي لأي صراع مسلح يطال أشد أجزاء المجتمع ضعفا. ومن ناحية أخرى، فإن المعاناة الإنسانية المتواصلة عامل يسهم في عدم الاستقرار وإدامة الصراع. والحالة الراهنة في أفغانستان هي دليل آخر على هذا الأمر.

وفي الشهر الماضي، وأثناء مشاورات غير رسمية، درس المجلس باستفاضة الحالة في أفغانستان، بما في ذلك جهود الوساطة ومستقبل عملية السلام، فضلا عن المشكلات المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وتأثيرها على المنطقة الإقليمية بأسرها. وما أولي اليوم من مزيد من التركيز على الجوانب الإنسانية للصراع الجاري في أفغانستان، علاوة على الإحاطة الإعلامية البالغة الاستنارة التي قدمها السفير ليستريه والسيد ريننجر، جعلا مداولاتنا شاملة.

ونلاحظ مع القلق الشديد أن الحالة العامة في أفغانستان والحالة الإنسانية على الأخص، ظلت تتدهور. وقد قدم تقرير الأمين العام صورة تبعث على الانزعاج لسياسة طالبان المستمرة في ارتكاب الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وإساءة معاملة السكان المدنيين، والتشريد القسري، والإعدام بدون محاكمة، والاحتجاز التعسفي

للمواطنين وإساءة معاملتهم عن عمد، وممارسة العنف ضد النساء والفتيات واستمرار التمييز ضدهن، وفصل الرجال عن أسرهم وتشغيل الأطفال كجنود. وقد أعرب المجتمع الدولي في مرات عديدة عن قلقه الشديد إزاء هذه الممارسات وأدالها.

ومما يؤسف له أنه لم تظهر بادرة على حدوث تحسن في الحالة الراهنة، بل إن المستقبل أكثر قتامة، في ضوء التقارير التي تفيد باستعداد الطرفين لاستئناف القتال. ويمكن التنبؤ بالنتيجة وهي: خسائر فادحة جديدة في الأرواح، وزيادة معاناة السكان المدنيين، وتدفقات جديدة للاجئين والمشردين داخليا، والتدمير وإلحاق مزيد من التدهور بالأنشطة الاجتماعية وفي اقتصاد البلاد، الذي لم يعد موجودا بصورة عملية. ولا حاجة بنا إلى القول إن الأعمال القتالية تخلق مصاعب يتعذر اجتيازها بالنسبة لتنفيذ برامج المجتمع الدولي الإنسانية في ذلك البلد وتشكل تهديدا لموظفي الشؤون الإنسانية الدولية.

وأود هنا أن أؤكد حاجتنا إلى الاستعانة بجميع الوسائل الممكنة المتاحة لنا للاستجابة على النحو الملائم للاختبار الذي يمثله الصراع الدائر في أفغانستان بغية توصيل الأطراف إلى المصالحة السلمية وتهيئة بيئة آمنة وسالمة للسكان المدنيين.

لذا فإننا مقتنعون بأن الأوان قد آن تماما لإعادة التأكيد بقوة على موقف المجلس فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان. ونحن نرحب بمشروع البيان الرئاسي الذي يعرب عن قلق المجلس الشديد إزاء الحالة السائدة في مختلف الميادين. وهو يتضمن مطلبا واضحا حازما وهو أن توقف طالبان انتهاكاتها لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، والتوقف عن القتال والأعمال العدائية، والبدء في مفاوضات بهدف تحقيق مصالحة سلمية، والكف عن دعم الإرهاب الدولي؛ والامتثال دون تأخير للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). كما يحمل البيان رسالة هامة تفيد بأن استمرار الطالبان في عدم الامتثال لن يترك للمجلس خيارا سوى النظر في فض تدابير موجهة أخرى. وإننا نشكر وفد الاتحاد الروسي على مبادرته وعلى جهوده في إعداد هذه الوثيقة الشاملة.

ختاما، نحث الأطراف الأفغانية مرة أخرى على الكف عن الأعمال القتالية. كما نحث مجموعة ''الستة زائد اثنين'' وسائر الوسطاء على استئناف جهودهم للتوصل إلى سبيل يفضي إلى حل نهائي للصراع في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الوفد الكندي.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفد جامايكا في الإعراب عن التعازي لحكومة وشعب تونس بوفاة الرئيس الراحل بورقيبه. والحق أنه كان شخصية نموذجية من شخصيات العالم النامي.

واسمحوا لي، في جلستنا الرسمية الأولى في شهر نيسان/أبريل، أن أعرب باسم وفد جامايكا عن مدى سعادتنا إذ نراكم، سيدي وزير خارجية كندا، تترأسون مداولات مجلس الأمن. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للسفير تشودري ولوفد بنغلاديش للأسلوب المتسم بالكفاءة الذي أديرت به أعمال المجلس أثناء شهر آذار/مارس.

ونرحب بحضور السيدة آنجلا كنغ، الأمينة العامة المساعدة، اجتماع المجلس هذا. كما نشكر السيد جون رينجر للإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا فيما يتعلق بهذا الموضوع، ونشكر أيضا السفير ليستريه على تقريره عن أعمال اللجنة المنشأة وفقا للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

إن الحالة الإنسانية ومحنة المستضعفين في مناطق الصراع يتطلبان منا اهتماما يقظا. وقد أصبحت الحالة مزمنة

في هذا الخصوص، ويود وفدي أن يسجل قلقه الشديد إزاء الحالة الإنسانية في أفغانستان. إن تحقيق التسوية السياسية للصراع هو الخطوة الأولى على طريق تخفيف الأزمة الإنسانية في أفغانستان. ولذلك تكرر جامايكا النداء الداعي إلى التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية لهذا الصراع. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأطراف الحوار الذي يمكن أن يؤدي إلى قيام حكومة ائتلافية نيابية عريضة القاعدة تضم شتى الجماعات الطائفية والدينية. ومن الضروري للغاية في هذه العملية أن تشغل الطالبان مقعدها على طاولة المفاوضات. وفي اعتقادنا أن مستقبل أفغانستان يكمن في هذا النهج.

ونحن متمسكون برأينا بأن الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة ينبغي دعمها، وينبغي تخصيص الموارد اللازمة لها لمعالجة الأزمة التي نشأت هناك. كما تقلقنا المصاعب التي تواجهها الوكالات الإنسانية في الوصول إلى أشد الأفراد ضعفا. وقد أدت الأنشطة المؤسفة التي تمارسها حركة الطالبان إلى انسحاب الموظفين الدوليين من قندهار، ونحن ندعو الطالبان وسائر الأطراف لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليشيد بجهود موظفي الأمم المتحدة، الذين ظلوا على تفانيهم في أصعب الظروف.

ونكرر مرة أخرى موقفنا بشأن ضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ونرى أن الذين يستهدفون المدنيين والأفراد الأشد ضعفا ينبغي محاكمتهم لردع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان يبعث على شعورنا بالقلق الشديد، لا سيما فيما يتعلق بمعاملة النساء والفتيات. والمشكلات التي يواجهنها معروفة جيدا، وتتضمن تقييد حصولهن على التعليم، وتقييد حصولهن على فرص عمل خارج المترل، وحرمانهن من الرعاية الصحية الكافية. كما تعاني النساء والفتيات من الاكتئاب والضغوط النفسية نظرا لما يتعرضن له من تشريد اجتماعي، ومن تزايد الإفقار نتيجة لما يزيد على ٢٠ عاما من الصراع. وهذه المشكلات تؤثر على السكان بأسرهم، ولكن تأثيرها أشد على أعضاء المجتمع الذين لا حول لهم ولا قوة.

لقد استمعنا إلى تقارير تفيد بحدوث تحسن طفيف في معاملة النساء والفتيات. وفي هذا الصدد نكون شاكرين للأمينة العامة المساعدة، السيد آنجلا كنغ، إذا أوضحت لنا ما يلي: أولا، احتمال إحراز مزيد من التقدم في أحوال النساء والفتيات؛ ثانيا، الخطوات المتخذة لحماية حقوق الإنسان للنساء الأفغانيات، بما في ذلك تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة؛ ثالثا، وجود برامج للنهوض بالتوعية بحقوق الإنسان في أوساط النساء الأفغانيات؛ ورابعا، حالة تنفيذ توصيات منظمات الأمم المتحدة الموجهة نحو تحسين حالة النساء والفتيات في أفغانستان.

ونشعر بقلق شديد إزاء تجارة المخدرات في أفغانستان وبما لها من آثار تؤدي إلى أضعاف السكان، وبما يحتمل أن ينجم عنها من تدهور للنسيج الاجتماعي. ومع وجود هذه الفئة العريضة من المشكلات التي تواجهها النساء والفتيات في الحياة اليومية، ومع انعدام الحصول على معلومات بشأن الآثار الضارة لاستعمال المخدرات، فهناك خطورة كبيرة تتمثل في الاعتماد عليها وإدمانها. إن استعمال الأفيون كدواء لمعالجة الأمراض الشائعة والمشكلات الصحية الأخرى، ولمقاومة الاكتئاب، يشكل اتجاها يدعو إلى الانزعاج. كما لا يمكننا أن نتجاهل الآثار التي تخلفها هذه المشكلة على البلدان المجاورة وعلى المنطقة الإقليمية بأسرها.

وتقتضي هذه الحالة اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ونوافق على أن بمقدور مجموعة ''الستة زائد اثنين'' أن تساهم مساهمة مفيدة في حل المشاكل المتصلة بالمخدرات كما ينبغي أن يضطلع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة بدور رئيسي في تيسير أنشطتها في هذا الصدد. ونحن نؤيد قيامهم بتبادل الآراء بشأن أفضل طريقة لمعالجة القضايا المتصلة بالمخدرات على نحو متسق، بهدف القضاء من خلال خطة عمل إقليمية شاملة ومتوازنة، على إنتاج المخدرات في أفغانستان والاتجار غير المشروع بها في الخارج.

وفي هذا الصدد، تؤيد جامايكا تأييدا كاملا مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جامايكا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية كندا.

دعوني أبدأ بالإعراب عن الشكر لمن رحبوا بي اليوم في قاعة المجلس. وأعرب عن تقديري لملاحظاتهم. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر للسيد جون رينيجر لإحاطته الإعلامية الكئيبة ولكنها مستنيرة، عن الحالة في أفغانستان، وأشكر السفير ليستريه على التقرير الهام جدا الذي قدمه.

وبطبيعة الحال، أود أيضا أن أرحب بالسيدة آنجلا كنغ لحضورها اجتماعاتنا. وأعتقد أن وجودها هنا يؤكد الجانب الهام من التراع، الذي ينتهك حقوق النساء والفتيات في أفغانستان. وتُظهر نكبتهن مرة أخرى اليوم، كيف يعاني المدنيين أشد المعاناة، بسبب التراعات المسلحة. وأن المسؤولية تقع على المجلس من أجل حماية جميع ضحايا التراع المسلح.

لقد أظهرت التعليقات التي أبداها كثير من المتحدثين اليوم، أن الحقيقة الوحيدة الواضحة بجلاء في أفغانستان بعد عقدين من الحرب الأهلية والدمار والوحشية والعنف والحرمان تتمثل في المدنيين الأفغان النساء والرجال والأطفال الذين يعانون أشد المعاناة من هذا التراع الذي لا نهاية ولا معنى له.

إن كل جوانب هذا التراع مكروهة. بيد أن بعضها، مكروه أكثر من غيره. لقد زرع زهاء ما بين ٥ إلى ٧ مليون لغم أرضي مضاد للأفراد بطريقة عشوائية في أرجاء أفغانستان. وقيمتها العسكرية محدودة، ولكنها ما تزال تقتل أو تشوه ما يزيد عن عشرة مدنيين أفغان كل يوم. ويبذل برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام في أفغانستان جهدا كبيرا لتخليص البلد من تلك الأسلحة المرعبة، وبالرغم من ذلك يوضح التقرير الذي قدمه الأمين العام مؤخرا أن عملية زرع الألغام ما تزال جارية، مما يؤدي إلى إبطال مفعول جهود إزالة الألغام ويعد انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية أوتوا.

ومن شأن التدخل في العمليات الإنسانية، ولا سيما حرمان السكان المتضررين من حصولهم بصورة آمنة ودونما معوقات على المساعدات الإنسانية، أن يعرض للأخطار والمهالك حياة من يعتمدون على تلك العمليات من أجل الحصول على الغذاء والرعاية الطبية. ولم يكن بالمستطاع تجنب المجاعة إلا من خلال الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وشتى المجموعات غير الحكومية. وعند الحد الأدنى، من الضروري مواصلة المساعدات الإنسانية في أفغانستان إذا أريد للحرب ألا تحصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة المزيد من مئات الآلاف من الضحايا.

وربما يكون النمط المنتظم الذي تتبعه الطالبان لانتهاك حقوق الإنسان بالنسبة لنصف عدد السكان –

النساء والفتيات الأمر الذي يثير أكبر قدر من الازعاج وهو انتهاك تزعم الطالبان خطأ بأنه قائم على أساس ديني. وتقوم فصائل الفضيلة والرذيلة في طالبان بمنع النساء من السفر من أجل أي غرض باستثناء السفر برفقة أدنى قريب ذكر وتنفذه تنفيذا صارما ووحشيا في الحقيقة. وتخضع النساء اللائي تعصين أوامرهن لعقوبة صارمة، بما فيها الضرب والتعذيب علنا، ولكن النساء اللاتي ينصعن لتلك الأوامر تصبحن سجينات بالفعل وتخضعن للتحرش والإساءة البدنية.

وتؤدي القيود على حركة النساء، التي فرضتها الجبهة المتحدة لأول مرة في كابل وفي مدن أخرى واحتفظت بها الطالبان ووسعتها منذ إحكام سيطرتها، ليس فقط إلى حرمان النساء من حقوق الإنسان وأكبر قدر أساسي من الاستقلال الشخصي، بل ومنعهن أيضا وفقا لما استمعنا إليه في أغلب الأحيان اليوم من الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية.

وتلك القيود ليست مجرد إهمال، ولكنها سياسة نشطة وموجهة. وتترتب عليها آثار متراكمة على حالة النساء والفتيات. ومعدلات الوفيات أثناء الولادة في أفغانستان هي ثاني أعلى المعدلات في العالم، وبالرغم من أن المعدلات الشاملة للإلمام بالقراءة والكتابة تقدر بنسبة ٣٠ في المائة، فإن هذا الرقم يصل إلى نسبة ١٣ في المائة بالنسبة للإناث.

ولقد لاحظت من التقارير التي استمعنا إليها اليوم أن هناك تحسنا متواضعا، وإن كان محليا، وعلى سبيل المثال، بسبب سماح الطالبان بتدريس الفتيات في المنازل. غير أنه يتعين مضاعفة هذا التقدم التدريجي، إذا أريد له أن يمثل مجرد خطوة أولى نحو الالتزام بمعايير الحد الأدنى التي يقتضيها المجتمع الدولي.

ولعل من المناسب القول إن الناس في أرجاء العالم يشعرون بالغضب إزاء معاملة النساء والفتيات في أفغانستان. والكنديون ليسوا استثناء. ومنذ سنتين، سلمت شخصيا زهاء ٥٠٠٠ رسالة من كنديين إلى الأمين العام يعربون فيها عن قلقهم إزاء الحالة في أفغانستان. ولقد شكلت مجموعة من الكنديين المعنيين مؤخرا تحالفا وطنيا لتدعيم المرأة الأفغانية، يعمل على تعبئة الناس في أرجاء العالم للقيام بعمل من أجل التصدي لمركز المرأة في أفغانستان. ولعلي أضيف ملاحظة شخصية، أن هذه المبادرة تتفق تماما مع مشاركة نساء كنديات لتعزيز حقوق الإنسان، على غرار مشاركة المرحومة السيدة راي سكوت، التي كانت من الناشطين البارزين والتي نحتفل اليوم بذكرى وفاتها. وآمل في أن تكون مناقشة اليوم تبريرا للعمل النشط الذي قامت به عبر السنين.

وانطلاقا من نفس الروح أشعر بالسرور أيضا، لإعلان اعتزام كندا تقدم ٣٠٠٠٠٠ دولار عن طريق صندوق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لدعم أنشطة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تعمل في مجال التدريب والبرمجة في ميدان حقوق الإنسان لفائدة النساء والفتيات الأفغانيات.

والشيء الواضح للغاية هو أن أفغانستان قد انضمت إلى العدد الضئيل من البلدان ولكنه عدد متزايد حيث تفككت فيه الدولة، تاركة فراغا. وتدعي الطالبان أنها حكومة صادقة، ولكنها تتصرف كعصابة إجرامية، تأوي إرهابيين دوليين وتسمح لبلدها بأن يصبح أكبر مصدر غير شرعي للأفيون في العالم. ولا بد أن يكتسب القبول الذي يسعون إلى الحصول عليه من خلال المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة وتمثيلية، ووضع نهاية للتسامح إزاء الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وقبل كل شيء من خلال احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الإنسان بالنسبة للنساء.

لقد تكلمت عن الحرب الأهلية في أفغانستان. بيد أن غزوا خارجيا تسبب في الحرب، التي استمرت على مدى عقدين بدعم مادي من شتى المصادر الأجنبية. وتقع على مجموعة "الستة زائد اثنين" مسؤولية خاصة بصدد التوصل إلى حل سلمي للتراع الأفغاني. ومما يؤسف له، حسبما لاحظ الأمين العام في التقرير الذي أصدره مؤخرا، أن أعضاء معينين من هذه المجموعة يتكلمون كذبا بشأن هدف السلام ويواصلون تقديم الدعم للمتحاربين. ومع أنه صحيح أن الأفغانيين أنفسهم هم فقط الذين يستطيعون أن يقروا السلام في بلدهم، إلا أن بمستطاع أعضاء مجموعة "الستة زائد اثنين" أن تحدث اختلافا في قدرة الأفغانيين على إشعال الحرب.

إن مجلس الأمن يقوم بدور حيوي في أفغانستان. وهناك إجراءات ملموسة يمكن أن يتخذها لمعالجة الحالة. وبمستطاع المجلس أن يصر على إتاحة إمكانية وصول الأفراد العاملين للأمم المتحدة والأفراد المنتسبين إليها ولجنة الصليب الأحمر الدولية والأفراد الآخرين العاملين في مجال الشؤون الإنسانية إلى السكان المتضررين بصورة تامة ودونما معوقات، وأن يصر على ضمانات من أجل سلامة أولئك الموظفين وأمنهم. وبمستطاع المجلس أن يطالب جميع الأطراف بالقيام بمسؤولياتهم تجاه السكان المدنيين كافة، مع الاهتمام بخاصة باستعادة حقوق الإنسان بالنسبة للنساء. وبمستطاع المجلس أن يطالب بوضع نهاية فورية للأعمال العدوانية، والبدء في مفاوضات تتسم بالأمانة وبمشاركة المساعي الحميدة للأمين العام وممثله الشخصي بحثا عن السلام والمصالحة الوطنية. وبمستطاع المجلس أن يبحث عن طرق لممارسة الضغط على الفصائل المتحاربة لكي تجلس إلى طاولة التفاوض. وأخيرا، يمكن للمجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير لوقف إمدادات الأسلحة للمتحاربين. وأعتقد بأن معظم تلك التوصيات متضمن في البيان الرئاسي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اعتمد مجلس الأمن قرارا يدين الطالبان لإيوائها أسامة بن لادن ويطالب بفرض جزاءات إذا أخفقت الطالبان في تسليم الإرهابي المذكور إلى السلطات المختصة.

ويستند تأييد كندا لذلك القرار على معارضتنا الأكيدة لأعمال الإرهاب، ولكننا نسلم بأن من الأهمية أيضا ولقد أعربنا عن هذا الرأي أن يظهر مجلس الأمن التزاما مماثلا بمعالجة الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان الخطيرة في ذلك البلد.

وينبغي أن تبرز مناقشة اليوم والبيان الرئاسي الذي سوف نعتمده اليوم على نحو أوضح الفزع العميق الذي يشعر به المجلس إزاء استمرار معاناة الشعب الأفغاني وعزمنا على المضي قدما في استكشاف سبل المساهمة بصورة مفيدة في إيجاد حل للتراع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل أفغانستان، وأعطيه الكلمة.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): كان الحبيب بورقيبة قائدا لبلده وشعبه، ونعرب عن تعازينا الأخوية لبلده وشعبه. وفضلا عن ذلك، كان الحبيب بورقيبة زعيما في آسيا وأفريقيا. وكنت أنا شخصيا شاهدا على تلك الحقيقة. وأدعو الله أن يتغمده بواسع رحمته.

ونشعر بالسعادة لوجودكم معنا يا سيادة الرئيس، رئيسا لهذا الاجتماع وأود أن أعرب لكم عن الشكر لكل ما قدمته كندا من أجل السلام في أفغانستان. إن بيانكم باسم كندا يمثل آراءكم إلى حد كبير.

ونعرب عن الشكر ونقدر جهود وزعامة أنور كريم شودري، الذي ترأس المجلس في شهر آذار/مارس.

إننا نؤيد ما احتوته الوثيقة S/2000/205، المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ عن الحالة في أفغانستان. ونشكر السيد ريننجر ممثل الأمانة العامة على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونقدر الخدمات التي قدمها السيد الأخضر الإبراهيمي إذ أنه قد بذل جهودا كبيرة من أجل السلام في أفغانستان، ونؤكد للأمم المتحدة تعاوننا الكامل مع السيد فرانسيسك فندريل، الذي أصبح مضطلعا بالأمور الأفغانية مؤخرا. ونشكر السفير ليستر ممثل الأرجنتين، الذي يرأس لجنة الجزاءات بشأن أفغانستان، على العمل الذي يقوم به.

ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر أعضاء المجلس على خدمتكم المستمرة واهتمامكم بأفغانستان، الذي أُعرب عنه ببلاغة في بيانات أعضاء المجلس.

إن الأمة الأفغانية تعاني، وبخاصة المدنيون، والنساء والبنات.

إن اشتراك مقاتلين مرتزقة في أفغانستان عمل بغيض. وهؤلاء المرتزقة يجيئون من مدارس دينية في أفغانستان. وقد ذكر هذا أيضا ممثل الأمانة العامة هنا. وهذا بالرغم من التغيير السياسي في باكستان في شهر تشرين الأول/أكتوبر. إن الطغمة العسكرية الحاكمة في باكستان هي صانعة السياسة الرئيسية في باكستان، ولها أيضا اليد العليا في الحكومة المدنية السابقة فيما يتعلق بأفغانستان. إن الشؤون الأفغانية كانت ولا تزال في أيدي الجيش في باكستان وبخاصة الاستخبارات العسكرية، المسماة الاستخبارات فيما بين الإدارات. وقد أنشأت معسكرات تدريب على أراضي أفغانستان للإرهابيين، ومعسكرات التدريب هذه لا تزال قائمة هناك. ولا تزال باكستان تأمل في التوصل إلى حل عسكري في أفغانستان. ولهذا فإنها ترسل أسلحة وذخائر إلى طالبان. ودعمهم السوقي للطالبان لا يزال مستمرا حتى الآن.

إن النظام العسكري في باكستان لا يزال يستخدم الجماعات الدينية المتطرفة لأغراضه السياسية في المنطقة وفيما يجاوزها. وهذه السياسة خلقت شعورا بالقلق العظيم لدى جميع بلدان المنطقة. ونحن مقتنعون اقتناعا تاما بأن سياسة باكستان هذه لا تضر الشعب الأفغاني فحسب، وإنما ستكون أيضا عقبة كبرى أمام السلام والاستقرار في باكستان وأمام تهيئة باكستان كأمة مزدهرة تنعم بالاستقرار. والشعب الأفغاني يؤيد تأييدا كبيرا السلام والازدهار في باكستان.

ودولة أفغانستان الإسلامية ترحب بالبيان الرئاسي الذي أعد وآمل أن يعتمده المجلس قريبا اليوم. وكما أوضح في نص ذلك البيان، فإن دولة أفغانستان الإسلامية مستعدة للاتفاق على وقف تام للصراع المسلح وتتوقع أن يقوم حل المشكلة الأفغانية على إقامة حكومة تمثيلية عريضة القاعدة في أفغانستان تمثل جميع المجموعات العرقية الكبرى. ليس هناك حل عسكري للأزمة الأفغانية، كما ثبت عمليا خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ونحن نقدر غاية التقدير جهود منظمة المؤتمر الإسلامي ونعرب عن استعدادنا للمساعدة في نجاح جهود المنظمة.

ونحن ممتنون لأعضاء المجلس لإدانتهم إدانة واضحة كل البيانات الصحفية السابقة لطالبان بشأن الهجوم العسكري الأخير يوم ١ آذار/مارس. وفي الحقيقة، إن تقارير استخباراتنا العسكرية تبين أن طالبان ومستشاريهم العسكريين الباكستانيين مشغولون بالإعداد لشن هجوم عسكري جديد في الربيع. وهذا ما أوضحه أيضا ممثل الأمين العام. وفي مناخ كهذا، نحن متأكدون من أن البيان الرئاسي المقرر اعتماده اليوم بواسطة المجلس سيكون تحذيرا يجيء في وقته لطالبان ومؤيديها من الطغمة العسكرية الحاكمة

الباكستانية. ويجب عليهم أن يعوا أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يظل غير مبال في وجه ذلك السلوك العدواني الميال إلى القتال بانتظام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أفغانستان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيدة انجيلا كينغ، مساعدة الأمين العام والمستشارة الخاصة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة كينغ إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

والآن، أعطي الكلمة للسيدة كينغ لتجيب عن التعليقات والأسئلة التي أثارها أعضاء المجلس.

السيدة كينغ (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، في البداية، تشرفني دعوتكم لي للإجابة عن أسئلة المجلس اليوم بشأن وضع النساء والبنات الأفغانيات. وأنا ممتنة غاية الامتنان لكم لدعوتي، وممتنة لحكومة بلدكم ولكل الحكومات التي قدمت باستمرار دعما قويا بإدماج منظور يتعلق بالمساواة بين الجنسين في جميع جوانب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك صنع السلام وبناء السلام.

وكذلك أود أن أقول بإنه ربما ما كان يمكن لنا أن نجري هذه المناقشة لولا القرار الهام والجسور جدا الذي اتخذه المجلس في ٨ آذار/مارس من هذا العام، بإدماج النساء والفتيات في جميع مداولات المجلس، لا بوصفهن ضحايا للصراع المسلح، بل أيضا بوصفهن أطرافا فاعلة في إيجاد السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة بالسفير أنور تشودري على أخذه زمام القيادة في هذا الصدد، إذ كان رئيسا لمجلس الأمن في ٨ آذار/مارس.

وأود الآن أن أنتقل إلى تناول بعض الأسئلة التي طرحت. وفيما يتعلق بمسألة مشاركة المرأة في المجتمع المدني، أود أن أقترح بقوة مواصلة وتعزيز السياسة التي تتبعها العديد من وكالات الأمم المتحدة، مثلا مجلس الأغذية العالمي، والموئل، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها، بشأن النهج المبدئي إزاء المشاركة في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة والمشروعات التي نضطلع بتنفيذها، لا لتطوير البلد فحسب، بل للمساعدة الإنسانية.

فعلى مستوى المجتمع، وبخاصة في بعض المناطق الريفية، نجد أن هناك مقاومة أقل لمشاركة المرأة. وكما سمعنا من العديد من المتكلمين، وبالرغم من أن السياسة تطبق بطريقة غير سوية بعض الشيء، فإن من الأهمية بمكان الاستناد إلى نقاط الدخول هذه. فعلى سبيل المثال، إن بعض المشروعات التي أشركت النساء والرجال في عملية صنع القرار المتعلقة بالمكان الذي يحفر فيه البئر، لأن الفتيات في المجتمع هن اللواتي يقمن بجمع الماء والعودة بها إلى القرية. وهكذا، فإذا وضعت البئر في مكان بعيد عن المدرسة القائمة في البيت، فإن ذلك يعني أن الفتيات أثناء ساعات الدوام المدرسي لن يذهبن إلى المدرسة القائمة في البيت.

وثمة قرارات أخرى تتعلق بنوع الخضروات والبذور التي يحتجن إليها لزرع المحاصيل الغذائية التي تحتاجها أسرهن. وهناك مشروع ناجح جدا يديره مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والذي استقطب الرجال والنساء معا على المستوى المحلي للعمل على التخلص من مياه البواليع ومسائل التصحاح الأخرى داخل المجتمعات. وهناك أيضا مجالس المجتمعات المحلية، وفي البعثة المشتركة بين

الوكالات، ووجدنا أن بعض الملالي في هيرات وفي أماكن أخرى يبدون انفتاحا كبيرا أمام مشاركة النساء من حيث إبداء آرائهن والتماس آرائهن، ونقل نصائحهن، أحيانا من خلال الملالي، إلى رجال القرية.

وبالنسبة للمجتمع المدني والمشاركة المدنية، ثمة حاجة لتوفير التوعية بالانتخابات، وكذلك تعليم التسامح وأفكار الديمقراطية، بما في ذلك الإلمام بميثاق الأمم المتحدة، وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأن بعض أواليات التعلم المتعلقة بطريقة تحديد المسائل الأساسية على سبيل المثال، طريقة إنهاء الحرب، وطريقة الحصول على التعليم للأطفال وطريقة التأليب من أجل توفير احتياجاتهم ذات أهمية كبيرة جدا بالنسبة للنساء لكي يتعلمن عند هذا المستوى إذا كن سيشاركن مشاركة كاملة في العمل المدني للمجتمع. وإن بعض المنظمات غير الحكومية المحلية تضطلع بذلك الآن، وكذلك بعض الوكالات، إلا أن ذلك يحتاج إلى مساعدة مالية أكبر بكثير، وأرى أن ذلك ينبغي أن يلقى تشجيعا قويا من جانب المجلس.

وقبل كل شيء آخر، فإن المجلس وغيره من المحافل مثل لجنة حقوق الإنسان واللجنة المعنية بمركز المرأة أبقت هذه المسألة حية، ويجب عليها أن تواصل الضغط من أجل التمتع الكامل بحقوق المرأة والأطفال، ليس فقط بالنسبة للتعليم والصحة والعمالة، بل في جميع المجالات الأخرى. فالمقررون الخاصون للجنة حقوق الإنسان لهم أهمية على نحو خاص، ومما له أهمية خاصة إحالة النتائج الواردة في تقاريرهم ونشرها.

وفيما يتعلق بطريقة التماس النساء لفرص العمل، فإن التماس فرص العمل شيء، وتوافر هذه الفرص شيء آخر. وأرى أن من بين الاستراتيجيات التي يمكن وضعها إنشاء مزيد من الوزارات للنساء. فعلى سبيل المثال، وصلتنا في الفترة الأخيرة تقارير تفيد بأنه يجري الآن توظيف النساء واعتقد ٧٠ منهن في وزارة الشؤون الاجتماعية. ويمكن أن يفتح هذا الباب ليشمل وزارات أخرى مثل الصحة والتعليم وغيرها إذا تم تشجيع الطالبان والسلطات الأخرى.

وكذلك أحث على وضع آلية في قندهار وكابل، بوصفهما المكانين الرئيسيين لصنع القرار، للنهوض بالمرأة، سواء من حيث إنشاء وحدة إقليمية، ومكتب لرعاية شؤون النساء أو حتى إنشاء وزارة لشؤون النساء. وهذا يمكن أن يكون بمثابة بؤرة داخل السلطات القائمة للترويج لذلك وللانضمام إلى الاتجاه السائد ويمكن أن يكون بؤرة لوكالات الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالسعي إلى تحسين المعاملة، فإن هذا الأمر بالغ الصعوبة ويتوقف إلى حد كبير على المناخ السياسي. فإذا لم يكن هناك من حل سياسي، فإنه لا يحتمل إجراء تحسين فعلي في حالة النساء والفتيات. وفي غالب الأحيان، فإن اللواتي يعبرن عن آرائهن علانية، كما قيل لنا، يتعرضن للترهيب، ولعقوبات سريعة وقاسية في بعض الحالات، وهذه العقوبة لا تنزل بهن وحدهن بل بأسرهن.

وبما أنني كنت في أفراد الفريق المشترك بين الوكالات قبل سنتين، فقد قمت بزيارة سجنين، أحدهما للنساء فقط والآخر للنساء والرجال ولكنهما يقعان في مبان منفصلة. وإنني أحث على أن نفكر بطريقة كلية. فالتماس فرص العمل والسعي من أجل الحصول على الحقوق ينبغي أن يتم في إطار بيئة تمكينية عامة حيث يمكن للنساء الاضطلاع بذلك. وفيما يتعلق بالسجون، كان يوجد في أحدها ١٣ طفلا وامرأة، وولد بعض أولئك الأطفال أثناء وجود النساء في السجن. ولم تكن هناك أية مرافق صحية

لأن المراحيض الحالية كانت تقع في جزء ملغم من البناية. وكان ذلك في قندهار.

وينبغي أن تشدد جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على تزويد النساء والفتيات في المدارس المنزلية، من خلال كتب مدرسية مترجمة إلى لغات محلية، تعرف بالصكوك الأساسية لحقوق الإنسان والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي صادف أن وقعت عليها حكومة أفغانية سابقة، إلا أن أفغانستان لم تصدق عليها بعد. وكذلك، وحالما يتم تطوير الصكوك، ينبغي لهن أن يكتسبن معرفة بالاجراءات المتبعة في إطار البروتوكول الاختياري لتلك الاتفاقية، حيث يمكن من خلالها لفرادى النساء أو مجموعات النساء من رفع شكاواهن مباشرة إلى لجنة الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للتحقيق فيها واتخاذ الاجراءات.

وفي هذا الصدد أقترح بقوة أن تضطلع وكالات الأمم المتحدة أيضا بدور الرائد وتضرب مثالا في تعيين المزيد من النساء في تلك الوكالات، وعلى المستويات العليا، وفي تعيين نساء من تلك البلدان خصوصا ذات المعايير التقليدية والثقافية المماثلة، وتكون لديهن معرفة جيدة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، واللواتي قد تكون لهن القدرة على الاستفادة من جوانب القانون القرآني والإسلامي وعلاقته بالصكوك الأخرى لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، أنجز عمل لا يستهان به مع المنظمات غير الحكومية، والمجموعات الأكاديمية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لصياغة هذه الفروقات بين الشريعة، والقانون الإسلامي، والاتفاقية. ونأمل أن يشجع ذلك الطالبان على رؤية هذه المسائل من منظورها الصحيح.

ويمكن للسبل الأخرى أن تشمل زيادة حث وكالات الأمم المتحدة على إدماج البعد المتعلق بنوع الجنس في جميع المشاريع. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مشاريع السلام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كذلك خطط برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لمشروع في هلماند لإنشاء وسيلة بديلة لكسب العيش بإعادة بناء مصنع للصوف كوسيلة بديلة عن المخدرات. وكان من المقرر أن يتم ذلك على نحو مشترك مع سلطات طالبان، بحيث كان سيوفر فرص العمل لـ ٣٠٠ ١ شخص. وأصر برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات على تخصيص ٢٠٠ من فرص العمل الـ ٣٠٠ ١ تلك للنساء، بوصف ذلك جزءا من المخطط الأولي. وللأسف لم يتحقق ذلك المشروع، إلا أنه يمثل نوع التفكير المبدع الذي يمكن أن يقطع شوطا على طريق مواجهة التحدي الذي تمثله هذه المسألة.

وفيما يتعلق بمسألة المستشارة لمسائل المساواة بين الجنسين، لا بد لي أن أقول إنني أرحب بحرارة بدعم المملكة المتحدة لمستشارة الأمم المتحدة الخاصة لمسائل المساواة بين الجنسين وأيضا بمساهمتها السخية التي أعلنتموها للتو، يا سيادة الرئيس، لهذا العمل في أفغانستان. إن المستشارة الخاصة وضعت، في جملة أمور، خطة عمل للمساواة بين الجنسين. وقد تم ذلك على مستوى السياسات وعلى مستوى البرامج. وأنشئت صلات داخل منظومة مانحي الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة ومع النساء الأفغانيات. وقد كان هناك تدريب مباشر لموظفي الأمم المتحدة، حيث أن العديد منهم، كما يلاحظ التقرير الأصلي، لم يكن لديهم مفهوم حقيقي عن مكانة حقوق الإنسان والحقوق المتعلقة بنوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة.

إن مستشارة مسائل المساواة بين الجنسين، بالدعم القوي الذي لقيته من منسق الأمم المتحدة ومستشار حقوق الإنسان، قامت أيضا، كجزء من توصيات التقرير، بتحديد حاجة منظومة الأمم المتحدة لتدخلات مرتبطة بنوع الجنس – بتحديد نقاط الدخول، والبحث عن المشاريع الناجحة والنظر في إمكانية تكرارها في مجالات أخرى.

وأجرى منسق الأمم المتحدة ومستشارة مسائل المساواة بين الجنسين اتصالات أولية أيضا مباشرة مع السلطات الأفغانية في كابل وقندهار. وكان هناك أيضا تطوير لقدرة موظفي البرامج التابعين للأمم المتحدة على تناول المسائل المرتبطة بنوع الجنس في أفغانستان.

وهذه هي بعض المسائل التي تعمل فيها المستشارة. وهي قد شاركت أيضا في حلقات عمل مع وكالات الأمم المتحدة مثل البنك الدولي ومبادرات ثنائية أخرى.

ومن الأشياء الهامة في هذا التحول المتواضع للغاية الذي شهدناه في الـ ١٨ شهرا الماضية ما يتصل بالمرسوم المتعلق بالمحرم. ومستشارة مسائل المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال، تنتمي إلى بلد من البلدان التي تطبق مبدأ المحرم تطبيقا صارما، حيث أن ذلك يعني أن أية امرأة من بلد مسلم، سواء كانت موظفة دولية أم لا، يتعين أن يرافقها قريب لها من الذكور في عملها اليومي. ولم يطبق ذلك في حالتها، ولدينا على الأقل خمس أو ست نساء أخريات من موظفات الأمم المتحدة الدوليات – اللائي ينتمين أيضا إلى تلك البلدان واللائي يعملن أيضا بدون أية قيود.

وسألت ممثلة جامايكا عن احتمالات إحراز المزيد من التقدم. وفي رأيي، إن إحراز المزيد من التقدم، إذا استند إلى التقدم البطيء جدا الذي شهدناه خلال فترة السنتين والنصف الماضية، سيكون بطيئا بالقدر نفسه ما لم يتم التوصل إلى سلام راسخ يأتي عن طريق التفاوض. وأعتقد أنه في المداولات التي عقدت على المستوى السياسي، سواء عقدها الأمم المتحدة أو الوكالات الدولية الأخرى أو على مستوى ثنائي، فإن مسألة نوع الجنس تأتي أحيانا في ذيل قائمة الأولويات أو أنها تغفل تماما. وأعتقد أننا لا يمكن أن نفعل ذلك؛ ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك.

وهناك عامل آخر يؤثر في معدل التغيير، وهو أن عدد النساء قليل جدا في العديد من وكالات الأمم المتحدة ووفودها. إذن نحن نريد أن نعلم الطالبان أن يكون لديهم ٥٠ في المائة من النساء أو أن يشركوا المزيد من النساء في مشاريعهم وفي عملية اتخاذ القرار عندهم، في حين أن الأمم المتحدة بها جبهة رجالية متحدة. وأعتقد أن علينا أن نحمل هذا الأمر على محمل الجد.

وفيما يتعلق بالخطوات في مجال حقوق الإنسان، أعتقد أنني قد تناولت ذلك. وأعتقد أن وجود وعي بالبرامج قد غطي إلى حد ما أيضا.

وفيما يتعلق بحالة تنفيذ المشاريع، فإن التدريب جار. وقد عين بعض المستشارين، ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير جدا من حيث التقييم، ومن حيث النظر بعناية كبيرة إلى المشاريع من منظور يراعي نوع الجنس والنظر في مدى تأثيرها على البلد وفيما إذا كانت تحدث حقيقة أي تغيير.

وأود أن أختتم بياني بأن أقول أنه ربما ينبغي لنا أن نأخذ بعين الاعتبار، عند النظر إلى التقدم المحرز، حقيقة أنه في يوم ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، للمرة الأولى في تاريخ أفغانستان الأخير، نظم احتفال جماهيري رسمي بيوم المرأة الدولي في كابل، العاصمة. وحضرت الاحتفال ٧٠٠ امرأة من جميع الأعمار، بمن فيهن أستاذات في الجامعات، ومهندسات، ومدرسات، وطبيبات، وممرضات، ومديرات المدارس. وكرمت عشر منهن بهدايا من منظمي الاحتفال – أي منظومة الأمم المتحدة، التي عملت في تعاون وثيق مع

سلطات طالبان. وأدلى ممثل الملا عمر ببيان في الاحتفال. وقامت محطة إذاعة الشريعة، وهي محطة الإذاعة الرسمية، بتغطية المناسبة، ومنح الإذن لقطاع واسع من وسائط الإعلام لتغطية الحدث وإجراء مقابلات عشوائية مع النساء الحاضرات. وفي نهاية الاحتفال، أعلن أن ست نساء سجينات سيطلق سراحهن احتفالا باليوم. وكانت لاثنتان منهن أطفال يعيشون معهن في السجن. وبوسعي أن أضيف أن الحصة اليومية من الأغذية للنساء والأطفال في السجن هي رغيفان من الخبز في اليوم، وقد رأيت أرغفة الخبز.

وختاما، لا أقول إن هذا مدعاة للابتهاج، بيد أنني أعتقد أنه حدث بالفعل بعض التقدم وأنه بمواصلة الضغط من المجلس ومن أعضائه في محافل أخرى – مثل مجموعة دعم أفغانستان، والأمانة العامة للأمم المتحدة – يمكن إحراز تقدم. ولكن في صميم هذا الأمر تكمن مسألة التوصل إلى تسوية سياسية ترتكز على نحو صلب إلى حقوق الإنسان ومسائل المساواة بين الجنسين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أود أن أشكر السيدة كنغ على توضيحها المفيد للغاية وعلى إجابتها على هذه الأسئلة الهامة.

أعطي الكلمة الآن للسيد رينجر ليعقب على التعليقات التي أُدلي بها خلال مداولات المجلس هذه.

السيد رنينغر (تكلم بالانكليزية): إنني مدرك تماما لتأخر الوقت. ولا أعتقد أنه كانت هناك أية أسئلة محددة وجهت إلي، إلا أنه سيكون من غير الملائم إذا لم أقم، باسم الأمين العام، بالإعراب عن امتناننا للإعرابات العديدة عن الدعم والتشجيع التي استمعنا إليها خلال المناقشة اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد رينجر على إدراكه لتأخر الوقت وتوخيه للإيجاز الشديد في إجاباته.

لقد طلب ممثل تونس الكلمة.

السيد جيراندي (تونس) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي أن أعرب مجددا عن شكر الوفد التونسي لكم، سيدي الوزير، ولأعضاء مجلس الأمن، ولسعادة السفير فرهدي، على تعازيكم ومشاعر المواساة التي أعربتم عنها للحكومة والشعب التونسي على أثر وفاة الزعيم الحبيب بورقيبة، أول رئيس للجمهورية التونسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن ممثل تونس يدرك تماما مدى تأثير وفاة قائده العظيم. وإنني أدرك أنها ذات تأثير في جميع أنحاء العالم.

لا يوجد متحدثون آخرون في قائمتي. والجلسة المقبلة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال ستعقد مباشرة بعد رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠